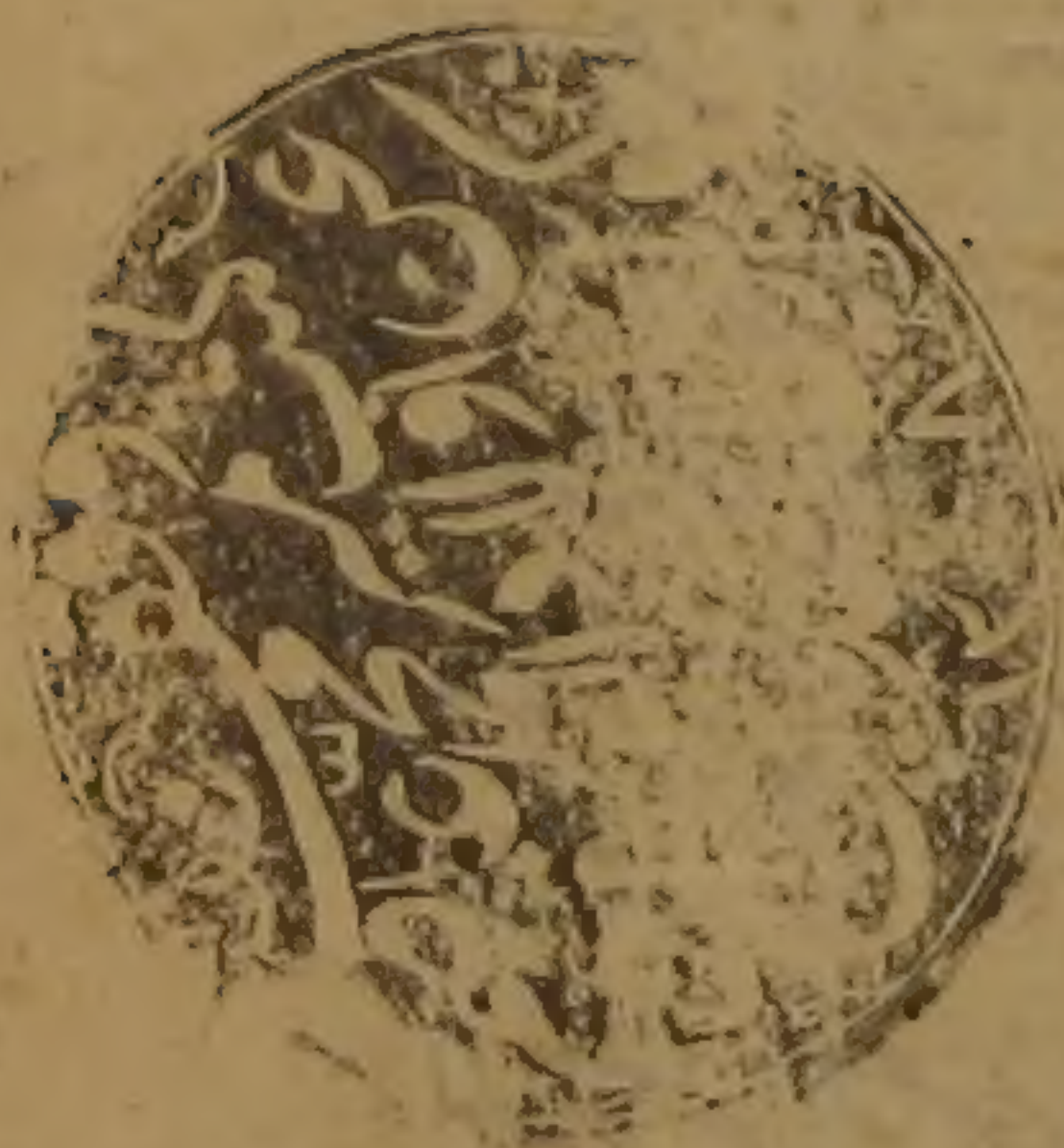




من اصول الفقه

ما من عبد العبد

حاشية على التلويح



٥٢

والذي ينفذ في سورة البقرة في أول حزب والوالدان ينفذ في سورة البقرة
 والذين ينفذون في سورة البقرة في أول حزب والوالدان ينفذون في سورة البقرة
 كما ذهب إليه عبد الله بن مسعود في سورة البقرة في أول حزب والوالدان ينفذون في سورة البقرة
 الاسود في سورة البقرة في أول حزب والوالدان ينفذون في سورة البقرة
 في سورة البقرة في أول حزب والوالدان ينفذون في سورة البقرة
 انتهي وقد علم به من قبل

ومن قبله وقد علم به من قبل في سورة البقرة في أول حزب والوالدان ينفذون في سورة البقرة
 في سورة البقرة في أول حزب والوالدان ينفذون في سورة البقرة
 العلم فقل في سورة البقرة في أول حزب والوالدان ينفذون في سورة البقرة
 في سورة البقرة في أول حزب والوالدان ينفذون في سورة البقرة
 في سورة البقرة في أول حزب والوالدان ينفذون في سورة البقرة

والله اعلم بالصواب والحق في اللغة ما في

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا سبحنا بحمده

والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 ما دوني لمن يملك الوهاب من النعم التي من جنتها تصيب
 مثل هذا الكتاب وقد مر على النجيد اقتداء بكمه مجيد
 احكم كتابا به سبب الشريعة في الطريقة الموهبة من النعم
 التي هي منظر الاحكام شجرة مباركة كرمته التي صافها
 للناس عتمة فان من استظل بظلها الشريعة واستمر
 ثمراتها من من العبادات ومازجها بالسعادات فخل
 بانها الاصول والفروع لها وشرح بابر الرفع والاحكام
 عليها وتبيل التمثيل ايضا وفيه ما فيه اذا عمل الاحكام على
 معناه الغفور واما اذا عمل على معناه الاصطلاح فعبارة
 لراعي الاستحلال الذي هو من شراحي المائتين وسنة على ما
 قبل وهو ان يكون الادلة الاربعة في حق وجوب الانكاح
 بالكلام المحر الذي هو القرآن وذاك الحاجز الادلة الاربعة
 اما مثبت نص في المبلغ واقوى مثبت صدقته ما هو الكلام المحر
 فتوقفنا على هذا واما الكتاب فبان كل واحد من
 به من على الاحكام ليس من غير ان يكون من كلام الله اما يعلم خبره
 عم فلا يعلم كونه من كلام الله الا باخباره عليه السلام واما

الاجماع والنفاس في مجال البها فان قلت المحرم يجوز ان
 يستدل على كونه كلام الله ثم يكون خبرا من الخبر الذي هو كلام
 نعم قلت لا يجوز كونه من العلم لا يستلزم الاختصاص بالنظم فانهم
 وضعه بخلافه في خبره ونهيه في نوع كتابا به في احوال الادلة
 الاربعة الاحكام الشرعية العربية عز دقة السقوط والاهمال
 الا عند الاطباء والامثال للملك الحقيقة من سبب الخفيف
 اما كل من كل من اجل الدين الحق السبيل الى السبيل الحال
 في التاليف السابقة قبل ان الزكوة كانت في دين اليهود خارج
 وبعمال والتوبة قبل التاليف فيه ايضا وجوب قطع مو
 التماس في بيت واحد ونوعين القوض من النصارى من محار
 التماس ومما يفسد كونه ونوعين القوض في الفضايلة في ذلك
 في افضى كلمة الباقية اي كلمة النجيد الباقية المحفوظة في كل موضع
 الجارية على السنن المأثورة وهذا انما ثبت بعد ترتيب ما
 بعد ما على ما قبلها ويجوز ان يكون عطفه كما في قوله وكن قضاة
 البيت وجارة بتقدير ان ولا يخرج من التدرج والاشهاد اي في
 امر الاحكام والرفع ان صارت الكلمة الباقية او قد بنا
 وما قبله ما سبق على ما في زيادة فتوقفت اثبات الشريعة بها
 وفرعها على اثبات الرسالة والمخاطبة ووضح في هذه جملة
 كالشرح الوفا في الكتاب ميثم الرسالة فتعقب في السنة

ضح
 ٥

اى على احوال الحكماء التي هي بمنزلة الانوار في الهند بها الى الهند
 واما ما يقال ان الفضل انما هو لا يذيان استبداده في كونه محمداً
 عليها فاما هو وجه ذكره في ذكر النسخة من ملاحطتها فيها واما
 في النسخة فالتسوية بين الناس في حق من كان في حق سبب النبوة في العلم
 اى الكوفة التي نسبت في كون كل منها محمداً حقيقاً لا في غيرهم
 به في الكوفة التي نسبت في كون كل منها محمداً حقيقاً لا في غيرهم
 الاقرب الى استغناء بيان ان ثبت من نأرا و ثبت من العلم
 ايضا اى استغناء والصلوة قرن مكرمة بالصلوة بنحوه في
 امثال الامره قال الله تعالى عليه قال في حقك ذاك خفي
 فرك بذكره عم على ما قبله فضاء ليعرف في قوله عليه السلام لا يمكن
 استغناء ما هو في طبيعة التوضيح في قوله في قوله في قوله في قوله
 كان قويا وانما يتبعه سلطانا نصيبه وهذا حيث كان في قوله
 اى استغناء وسلك طريق درج عليه سابقون في الجمع
 بين مفعول المفعول الى انما من غيره من الادلة الى مدارك المحصول
 جمع مدرك هو طرق الادراك والمراد بالمحصول هو المعاني في الحق
 من بين الحق في الوصول الى الادلة الجزئية للفرع ثم
 سلك غير ما سبق ودفع الاصل في الجازفة من ما في قوله في قوله
 الكتاب في قول القبول في رفع النص الاول خلاف المورود
 المتأخر من حيث اللفظ في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

بطن

مدح

اى في وجه سيرة محمد بن الحسن في كونه كونه اى وجهه وارجحها
 او كونه هو اسم القبول في رفع من اقرب من النص لفظ
 عن قول القبول في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الفعل الحاصل اى يحصل في كونه لاجل علاء اعلام في قوله في قوله في قوله
 منها في الاول في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 استغناء الشئ الى قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 مدح اى حال عدم كون استغناء الشئ الى قوله في قوله في قوله في قوله
 استغناء والشئ الى قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 كونه في غيره في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 مدح في كونه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 كونه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 به في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 ان في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 العطف في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

امر شريف الى الفهم تلك المناسبة فقال حامدا خلافا لما على الباء
 كالتمثيل على الوجه النحوي والاحصاء ان فيها اثره من الطريق
 دلالة على السوء ورعاية التماسك بين ما وشت في الاثر في النفا
 ١١١ لكل البناء على العرفه بخلاف المعارف اعني الجملة الاسمية
 او الفعلية التي لم يقصد حاليتها حيث لا يتعارف به باذنه وجهه
 انما طريقه كمال عالم يستلزم تقديم التسمية على التبيين وجهه
 بانها تعارض الحق في استدعاء التقديم انما هو التقديم الغير المتكافئ
 الجمع وترجع بان في تقديمها انما هو التقديم العاين عملا بالكتاب
 الواردة واقترانها بالاجماع المنفصل عليه فالطائفة حال
 عنه لينبغي كونها الكتاب مع صلاحية العمل فيها فان لم يكن
 يصح جعله حالاً فربما يبدى مع انه فيه تعليل الداخل بالخارج كما ان
 التسمية خارجة عن الكتاب على ما سيجي بعلت عدم صحه تعليل
 الدخول بالخارج كما سيجي وقد صرح في بعض المواضع بظهوره وسلم
 ما عتبار دخول النسبة ورعاية التماسك ولا ينافي اعتبار
 خروجها اخرى كما في الاضمار قبل الذكر في الاعتبار كما في كل
 وجهه هو مواليها فالجواب في التعليل بينهما ولو سلم ما عتبارها
 خارجة واخرى داخلية فائتراء اذ كان لا اعتبار ما سلب الحمل
 وجوبها الاول التسمية على انه في بعضه لا يستحق في الاثر الى
 بصحة الذاتية وبلاستحقاق الوصف في افعال

فان قلت المحمدي عليه السلام في خبر اختياره وصحة الذاتية
 ليست اختيارية لان السبوق بلا اختيار حادث بالاجماع
 قلت ثم ان خبره في امور اختيارية باختياره انما هو او باختياره
 كون الذات كما فيها فيها الا انه يلزم ان لا يكون المحمدي
 ١٢١ صحة الذاتية عند اختياره فلا بد من الاتساق ونجم اختياره
 كما هو في تعريفه الى الحق والحكم على انه في متون القدم لا
 قدم سواه لان كل ما هو سبوق بلا اختيار فهو حادث
 حيث اشبه في النسخة اذ بيان ذلك على ما فعل عنه في القرآن
 مشتمل على خمس مصدرة بالتحديد والتميز كما كانت ام الكتاب
 ١٣١ اشهر فيها انما هي الايجاد والابتداء في دار النقاء والبقاء
 احكام الايجاد الاول بقوله العالمين فان الاخراج من عدم
 الى الوجود عظم مرتبة واما الى الابداء الاول بقوله الرحمن
 الى النعم بجلال النعم ودعا بقوله الله بها النقاء ولما الى الابداء
 بقوله ما لك نعم الدين هو وطا الى الابداء الثاني بقوله ما لك
 نعم فان منافع ذلك يعود في الاخرة والوصول الى الجنة وسعة
 الرحمة ثم اشبه في كل من السور الاربع الباقية الى واحد بها النعم
 الاربع اما في الانعام فالابداء الاول واما في الكهف فالابتداء
 الابداء الاول فان نظام العالم وبقاء النوع انساني
 يعود بالنسبة عليه السلام والكتاب اما في السبا فالابداء الثاني

لانها الكلام الا ثبات الحشر والروا في انكاره
 حيث قلنا قال الذين كفروا الالهة واما في الاصل
 الثاني بقوله جعل للملائكة رسلا على ما قبل ان يشار الى النبي
 ملائكة لاهل الجنة بالتسليم واستقبالهم بالنجيل والكرام
 فكن معناه الى هنا يعني انه قصد التعظيم بجميع الطرق الصالحة
 من الافعال والاقوال وصرف الاموال والبناء لا يخفى بذلك
 قال ثم لا احضرناء عليك انت كما اثبتت على نفسك قالوا
 الحمد هو النشاء على الجليل لو قيل معناه انه بعد حمد السميع او
 الاكابر نشاء قصد بلام التعريف وتقديم الطرف الدال على اختصاص
 الجليل المسلم لا اختصاصا محكما كطريقا كقبحا على فاعده اهل
 التحم بعد الظاهر ان معناه انه قصد بلام التعريف وتقديم اليه
 لا ان معناه قصد تعظيمه لان ما ذكره انما يظهر بان الجليل النشاء
 من الافعال وصرف الاموال وفيه بعدا ما على تقدير كونه
 كناية او تمثلا فقط ولما على تقدير كونه مجازا من سلاسل
 كانه من قبيل ذكر الكل واردة اجزاء او بالكلية فلهذا التورية
 فانه قلت في ذكر الكل واردة اجزاء في الال على الجميع كيف
 في السائل والسؤال كما ذكر قلت في الالف واللام
 على الاستغراق ليس الباء صلة الى هنا يعني ان ما
 ذكرنا ما يريد ان لو كان الابداء حقيقيا او الباء صلة وكلا

ثم بل الابداء عرف في اللفظ حال على ما بيننا في قبل قد منع
 انتفاء شرط الحال على التقديرين ايضا اذ يجوز ان يحظر حتما
 ويذكر الالف او يكتب لا يقال الا حقا لا بد ان يتقدم عليها لا
 ثم ولو سلم فلان ترتيب بين العباد والكتابة واما انما تقدم
 اليها حقيقة فليس شرط في الاعداد بها بل كفي في انضمام
 اليها حكما وقد ظهر ما ذكر ان الابداء باحد هما انما يكون
 الابداء بالآخر اذا كانا اي الابداء ان من حيث واحد
 في الاستغناء بالكتابة في النشاء بالجواز في افعال صاحبه
 الى مطالبة كناية والعنان بخيل السعي شرح والطلب
 آة الخطبة انما هو بالنظر الى اصل اللغة والافتقارين نحو قوله
 المرحمة بوجه وقد يقال انما لم يحل في سبقت عليه اي غلبت
 عليه كناية قوله في وما نحن بسبوقين على ان نبدل افعالكم
 لان المقصود في الشركة وفي العلية لا يستلزم فيها فافهم وقيل
 معناه لم يأت من سبوقا على قوله احذ في المغرب سبوقا اذ قد
 منه السبق هو ما تبارك من عليه انه بالضم حيلة من ثمة
 اذ لمة الفطنة آه يعني ان يقينه لتوجههما الى ما لا يفضله
 الاستغناء من بين واما آه اذ في الاضمار قبل الذكرها
 اشعار في خصوصية بالاجبة المستلزمة للاختصاص على طلب
 رضاه واختلاف الوجود في العوائد انما هو لا خلافا في

انه من الجبالات ان قرأ الرسول بانه ان يبدء الكتاب
 بالتسمية ابتداء بعيد خبرتها من فلا هما قبل الذكر والافعال
 بالسنه فلما اياها خبرنا الشق الاول اننا اذا ابتداء بها خبرنا
 خبرتها من فلا اضمار قبل الذكر والافعال من حرك العمل بالسنه فلما
 باختر الشق الاول من الاستلام كثرى وصار كبرى
 استعمالا لغيره انه اسم من جنس الوضوح وبغيره اسم من جنس
 استعمال في قوله ان كانه صبا خرازة في الصحاح خرازة العبيدة
 في الرشد ايضا ومع في العلب غبط وخوه وقد اعتد في خرازة
 بانه الجملة الشريفة حاله كما في قوله العلم ما تصور ان كانه ادراكا
 ساذجا وتغدير الكلام والكلم حال كونه مجازا في خبره بين
 واحد بالكلية وكل مجزى بيان له حال ومقول له انه في قوة
 جعل قوله من حامد حاله لبيان انه الى الحكم الطيب من حيث
 بناء على ما قاله هو الحكم الطيب سبحانه الله لا لافعال
 قال الحكم الطيب على هذا لكونه محصورا لا يكون عاما ما ذكره في قوله
 بالوصف كيف يصح بيانه لانه المراد بالوصف المحصور في اللفظ وهو
 محصور في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
 بيانه الى هنا فان قيل لبيان محصور فكيف يصح بيانه لغير محصور
 قلنا مراده اسم لغير الحكم الطيب كما ذكره ولو سلم فهو امر
 فيما قال لم يبرأ منهما ولو سلم فبيان المحصور لغير محصور

يصح او عاء والشكر معا بانه النوع بالاطمار ان يخطا في نظم المقوم
 قوله او فعلا او عفاء والمراد بالاطمار الدلالة على ان جعل
 اصول الشريعة اضافة الاصول والنوع بها في قبيل اضافة خبرنا
 الى الكل والمراد بالشريعة ما يثبت بالادلة السنية فترقية
 الحاشية المراد بترقية الحاشية رتبة المعاني فوق النقص لان مبادي
 يبين في علم الاصول كما ان مبادي الاصول يبين في الكلام معيار
 الاثر في مبادي الاصل على ما لا يخلق والادلة ثم الغاية
 العمل بالقياس لم يزل ثم القياس لعدم صحة العطف على شيء من مبادي
 والمصنف اليه فان قلت لو قال ثم ذكر القياس يصح العطف ايضا
 قلت اراد مع صحة العطف التنبيه على انه العمل كما انه مقصود في القياس
 مراد في اخواته ايضا لكن من ترك ذكره فيها ايهام بان العمل لا يستلزم ان
 يكون فيها موقوف على واحد ومنه وان كان مقصودا في نفسه ما يغير
 بخلاف القياس ان العمل يشترط العمل الاصل وما هو في مبادي
 وموقوف فيها وبخروجها حكاما او بغيره ان استخراج الاحكام
 نحو دلالة النعم والشارع والقياس بغير كونها نتائج الحكماء
 ولما كان الاشارة الى القياس هنا ضمنا اعني بذكره على حدنا
 فقال وضع معالم العلم آه ولم يكن في لبي القبط لانه لا يلزم
 انه يجوز بالبيان فلا يصلح ان يكون تفسيره على ما هو عليه عند الحكماء
 لا محال ما ذكر لا يصح ان يكون تفسيره على تقدير لزوم كونه

بالبلاغة أيضا او صحة التفسير بلزم من كل اليمين فيها
 لان العلم اذا اريد باعتبار حقيقة في حيز خاص معان في خواصه
 يفسر كما اذا قلت اعني كمال زيد اسلمه فما اذا لم يكن سلب الكمال
 هو العلم بالاعتناء بخلاف ما اذا وقع الاختلاف في ان سببه
 علم او شجاعة او غير ذلك كمال في عقل هذه الصورة لانها في
 اهل بخلاف السحر فانه اعم واشتمل الاعجاز وغيره او عن
 الاعجاز حكم آه في ذلك ان الموضوع هو الاول في السببه
 والاحكام اذ قد يجز في غير احوال الحكم ايضا مثل ان الوجوب
 موصح او مضيق على الاعيان او على الكائنات الى غير ذلك في رده
 بان مرجع الى ان الامر لا يعل على الوجوب الموسع بالمضيق
 او على الاعيان او على الكائنات ان تعرف بانك احببه اعلم ان
 الطالب كونه فعلا اختياريا بالاسباب البارقه متعلقه بخصوصية هو
 بعد كونه مطلوبا بموقفه على اعتباره مما عاده في هذا النوع
 فيحصل له بد في نفسه فربما انه واحد ان كان واحدا اذ
 لم تصور صلا امتنع طلبه قطعا وان تصور بوجه عام وقد يحصل له
 في ضم جزئي لا يفسر بلزم ان لا يفسر عند المطا ولا يحصل في
 ان كان اكثر فانه في تلك الكثرة مجتمعه وحده تفسرها وحدها
 شيئا واحدا او غير ذلك مما سواها فيجب عليه تصور كل واحد على
 قياس ما سبق وان كانا تلك مجتمعه فيكونا باعتبارها

اذ لم تصور بوجه احتمال كليها وان توجه في تصور كل واحد منها
 بخصوصية تقديره في ذلك اي ولو ان تصور كل واحد بخصوصية قال
 لان من حق الطالب دون غيره ان يقول انه على الطالب ان يعرفها
 الى غير ذلك مما يدل على وجود نفسه وان تصور بامر عام استلزام
 الارادة بخصوصية ولو اندمج الى كليها في حيث انها جزئي للمفهوم العام
 قبل صيرها بوجه الوحدة لم يتميز عنده المطا ولم يحصل ثبوتها بعينه
 ويضيق عمره فيما لا يعينه به يتميز عن الطالب الصوب يتميز لان
 يتميز العلم عند الطالب كونه بالتعريف بوجه التصديق بوضوح الموضوع
 وهو كذا قبل وفيه نظر لانه حال التصديق بوضوح الموضوع التو
 لا يقال في الحاجة الى ذكره لان ذكر التو في نفسه عن ذكره لانه ذكره
 انما يكون سندا اذا اريد به التصديق بوضوح الموضوع وهو مسمى بل
 المراد به نفس الموضوع وحاصل الكلام ان الكثرة العلم جنبا فيهما
 لما احدهما بالنظر الى الطالب والتو في الاخر بالنظر الى نفسه
 وهو نفس الموضوع الذي يميز به العلم في نفسه لقبه القبول
 علم سببه بوجه لو لم وذلك باعتبار موضوعه الاصل فانه قد يفقد
 تبعه ولو لاه لما قصده والفرق بين الاعتبارين انه باعتبار اللغويه
 مفرد لا بلا خط فيه حال الاجزاء بخلاف اعتبار الاضافه وايضا
 معناه لقب علم ومعناه معناه معلوم لان الاصل في عبارة عن
 التو انه يوصل بها الى العلم بالاحكام الشرعية واما ما خرج

بطلين

لا ينقل اذ لم ينقل لم يحصل جميع مسائل الاصول لانه الاول
 معناه الاول في خارجها غير ما لبس بليل بل لم يدخل فيه وما
 لا يدخل فيه كالدلالة الخامسة نظر الى ان المعنى العام لا ينفك
 ان المعنى اللغوي هو المعنى الاصلي وانما انما بالاصافة فهو موجود
 وجودا مذكورا متبعا كما في اصول ابن الحاجب حيث قال اما
 حدة لغوا في العلم بالانواع التي يتوصل بها الى استنباط الاحكام
 الشرعية الزمنية غير اولها التفصيلية واما حدة مصداقا لاصول
 الادلة واللفظ العلم بالاحكام الشرعية الزمنية غير اولها التفصيلية
 التفصيلية بالاستدلال واخذ الفقه في تعريف اللغوي ثم تعريف بطول
 للفتى بلا فائدة اختصاصه المضاف اليه لانه اضافة ما يدل
 على شيء باعتبار وصوله سواء كان الشيء ما يثبت في الكتب او لا
 كما في تعريف الاختصاص باعتبار الصنف الداخلي في مفهوم المضاف
 وقد يقال له اسم المعنى واما اضافة اسم العين فيفيد الاختصاص على
 اي غير معتد بصفته داخل في مسكن المضاف فاذا قلت رازي وعلما
 اما في اختصاصه في المكتبة او السكنى وفي القيام او التلقين
 بلغة اشهر اذ جعل الترتيب الاسم شاملا للتوابع اللفظية لا يبعد
 كقول المعنى مما عدا الترتيب اللفظي انما هو يحصل صورة غير حاصلة
 فالمعنى في الاسم الدلالة على تفصيل ما دل عليه الاسم جمالا واما
 المعنى في الترتيب اللفظي انما هو الاصناف الاصولية حاصلة في لغتها

من بين الصور حاصلة ليعلم ان اللفظ انما هو راء الصورة كذا
 انما يقال ان الترتيب في الحكم بان هذا اللفظ بان ذلك كذا
 فاما اللفظ فيحتاج الى النقل من اصحاب اللغة والاصطلاح ومعرفة
 على اللفظ المعرفة المرادفة لما يريد تعريفه كما قال القسطنطين
 الاسدي فان لم يوجد او ردد بها اللفظ مركبة والى على مفهومه
 ولا يكون التفصيل مستقلا منها منصوصا بل مقصد مجرد عن ذلك
 لانه يبين ان اللفظ الاصلي في اللغة انما هو الترتيب اللفظي لانه تعريف
 تعريف يلزم ما وضع له الاسم فانهم كان كتب اللغة مشحونة آه
 ما ذكر في كتب اللغة انما هو الترتيب اللفظي لا الاسم على ما قد عرفت
 ان الترتيب اللفظي ليس بتعريف حقيقي يجوز ان ينفك عنه لم يتلوا
 لذلك ما يثبت ان الترتيب الدائري مثلا واديد غيره غير قابل
 هو المصلحة اما تصور وجه ما واما زينة غدا الثاني من عدم
 صفات الال له حاصلة ان الترتيب بالفاعل واحد على الترتيب انما
 اعيان اجيب عن الاول ان الترتيب بيان جوده تعريفه غير الترتيب
 الابتداء بنبش عن الاتصال والمعارضة في معنى كما كونه العلة
 اما دية لمعلولها والمعارضة في تباينها في الوجود والتحقيق والمعارضة
 المجازية الحقيقية في اللفظ والحكم بالدين في المحل وبين الماعل
 اثره مثل تلك المعارضة وعمر الثالث بانه لا خبره الا بجام بعد
 وصنوع المرام وغير الرابع بانه كلام محمول على التفسير لا على غيره

والتقدير الاخير ما لا دلالة عليه ^{آه} اجيب بان الرادف بالمراد
 اسم لما جعل من العلم فقد ذكر المهور والاستدلال بالانوار ولذا
 لم يقل في صفات البار تعالى انه عارف بانه عدم اطلاق المعرفة
 على اعتقاد المولى وكذا قوله لم يعرف الله تعالى واجبه جماعا بل على اعتبار
 في منزهها غير مستحسن التوقيفات في المعرفة اسم لما جعل من
 العلم عند ذكر المهور والاستدلال بالانوار ولذا لم يقل في صفات
 البار تعالى انه عارف بقوله معرفة الله تعالى واجبه ولعدم اطلاق
 المعرفة على اعتقاد المولى فذكر على هذا التقديم اي على تقدير
 كون الاسم للانشاء وعلى المعرفة في معناه ثم ذكر لا على ذلك
 التقديم معنيين آخرين صفات المحتملات في كبريات كره
 المراد بالترك النكر المتقرر على الكفر والافلا تواجب ترك الحرام
 في ترك المكروه بالطريق الالحوي كمراد الشاعرة الى الشاعرة
 لا بل الكائنات لاحق المكروه كما توجه اذ لا استحقاق عقاب فيه
 ثم لا يخفى انه المراد عدم الايمان ^{آه} يعني انه المراد من قوله وترك التوابع
 مما يعاقب عليه من الكلف بسبب العقاب لعدم الايمان بالواجب
 وهذا الترك لا يلزم انه يلزم تجنب الكلف كما يدل عليه قوله لا انه قد لا
 يعاقب هو من العبد ونحو ذلك بخلاف ترك الحرام فانه يعاقب
 اذ كان تجنب الكلف وخرج العلم بتغيير الاحكام من الذات واصفا
 بتغيير العلم بالموضوعات والمحولات لانه لم يجعل من الادلة

من الادلة التفصيلية ما علم الله تعالى وجبريل والرسول عليهم السلام
 فغير حاصل من دليل هو ما وما علم المخلوق وان كان حاصل من
 دليل واقتضاه به الحق وكل ما اقتضاه به الحق ما فهو حكم الله تعالى
 في حق وحقه فلهذا بالاجماع الا انه ليس في الادلة التفصيلية التي
 بالاستدلال بها بغير استدلال فيها وهو يجب ان يثبت ان
 اذا لم يكن الحق عبارة عن الملكة وانما قال الخطاب يتوقف لا
^{آه} ولا يخفى ما في ارادة ما يتوقف على الشرع من الشرع وحمل
 الخطاب على الحكم القديم واردة متعلقة من الكلف والتصنيف
 في شأن التوقيفات ولما قيل لا يمنع توقف الشرع ^{آه} يمكن
 انه يقال الخطاب يتوقف وجوب الايمان والتصديق بالنبوة و
 لا يتوقف في الايمان والتصديق ولا يتوقفان على ثبوت الشرع
 للموقوف عليهما لا على وجوبهما في اصله المكون بالخطاب به
 الخطاب كواجب نحو متعلق ما لم يعتبر الشارع فيه مدخل
 كالصلوة وسائر الافعال الشرعية التي لا يخرج عن اعتبار
 الشرع فيه ولو كان الايمان والتصديق بالنبوة كالشرع في سائر
 الايمان وفيه ان دعوى عدم خلوقه من الافعال الشرعية غير
 اعتبار بالشرع فيه دعوى بل دليل فانهم وقيد الادلة
 التفصيلية ^{آه} والحكي انه ما يقال في علم الخلاف من انه الوجوب
 ثابت للمنفعة ومنشأ للمنافع بل لا يصلح ان يكون دليل في

شياء

ل

يتبعان التفتيش او الساقى لانه هو دليل الحقيقة والتفتيش بها جئنا
 للتحقيق للاختصار فان نيل حصول العلم الى هذا حاصل ان
 التكرار لازم على كل اختيارى سواء كان لا يخرج علم الرسول او علم
 الحكماء او حصول العلم الى دليل مشركون بطريق الاستدلال لانه
 الحاصل بطريق الفروقة بخلافها لان الدليل ما يكمل الوصول
 بصحح النظرية الى ما جرى فلا يعم حصول العلم عنه الا القول
 البية بالنظرية على حدة الجينية اجيب على الاول بانه لا ما كان فيه
 المعنية زاما والناظر زاما وعنه ان لا يمنع كهر ولو سلم ببلحاظة
 الجينية بالادلة عليها اما حركية لتبادرها والتمسك على ما هو
 اصلها في الاول فبما استدلال المنع التوهم ان الحاصل في الاول
 قد يكون بلا استدلال وقد يقال ما هو بياها اوله دفعه وعن
 الثاني ان لم يعتبر الالتزام في التعريف فهو للبرهان با علم التمر
 ولا بد منه في صحة تحديده لفظا وان اعتبر فهو لا يتمايز بالحدود
 واعتبار هذا الجند فيه لغصور ولانه الالتزام على ما هو كقول
 منه تعلق بفعل في افعال لم لا بد منه في قيل زيد بركب الخيل حتى
 لا يكون الجان في اطلاق الجمع على الواحد لانه هذا هو الجمع الصبغى
 غير مسلم بل هو عند تقدير الاستغراق يحمل على الجنب لانه اقله
 ثلثة على ما هو جوابه ولا يحال للتوزيع ايضا كما لا يخفى وقد جاء
 آه ليجز ان تعلق خطاب خلتكم ومانعكم ان تفعل المكلف اليه حيث

هو مكلف ولذلك علم المكلف وبغيره وادرس على احد بعد اعتقاد
 الجينية قوله في انكم ما تعبدون من دون الله حصنتم فانه
 كونه وعيد مكلف بفعل المكلف من حيث هو مكلف وليس كحكم شرعى
 ورد بانه في قوله لا تعبدون من دون الله شيئا فان العابد لم يحرم
 من دون الله حصنتم قال اهل في تفسير كتاب شربان الاحمال
 في مثله على ما في المتن وقد يقال في الجينية في حقيقة طهية فدية
 فذكرنا وبما قلناه وذهب اليه ان الحق زيادة العبد فان
 زيادة العبد انما يوجب العموم اذ كان في خبر النفي واما في الاثبات
 فلا قلت هذه الزيادة ليست من التزميد عليه بل هي عند التحقيق في
 قوة حد حركية بوجه قوة ثلثة محدود ولجيب طعن الشارع
 على المعية في فعل ان بعضهم لم يزد فيه قيد الوضع بناء على ان الاحكام
 الوصفية داخل في التعريف لان اقتضاء اسم الصريح والفتح ثم روي
 على هذه الجانفة بانه الحكم الوصفى كسببية الزيادة لوجوب كسببية
 والحكم التكليفى كوجوب كسببية مفهوم آخر وان لزم احدهما لزم الآخر
 في بعض الصور فان ايجاب كسببية على الزان في حكمين مختلفين في حقيقة
 كسببية التعلق بالجدد بصدق عليه في خطاب متعلق بفعل المكلف
 بالانقضاء بخلاف الخطاب التعلق بالزمانا لانه لا اقتضاء فيه اصلا
 نظر الى ما تعلق به بغيره فانه خطاب في اقتضاء وبنه لا يبد
 في حكمه لا يخفى فلا بد من زيادة قيد لانهم عرفوا بكونه حكما ونحو

م

ج

انه راجح في كونه بدونه وقد ابطال الله زعمهم فصار وقع يكون
 كما ما هو جازما لا يتوجه عليه شيء مما ذكره الشارع في سماعه او
 قد سبق من الحكم انه الخطابية هذا سبب انك الاول في الفقه
 لتعرف الحكم المصطلح بين الفقهاء لانه الفقه عبارة عن العلم بما هو
 حكم عند الفقيه وهو ان الخطابية لا تكون في جواب ما اذا قلنا
 مثلا الوجوب حكم والحكم خطاب فلا بد من كونه الوجوب بمعنى الالزام
 او الخطابية فيكون في اول الفقه الالزام الوجوب والبيان انما
 واختلفا فيما اعتبرا فان الالزام عبارة عن كون ما في ذاته قهرا
 معتبرا عنه بالفعل وذلك ان الالزام هو وجود الفعل مع المنع في الزمان
 والطلبية نسبة الى الطالب اعتبارا بالقيام به والى الطالب اعتبارا الى
 التعلق به فهو باعتبار النسبة الاولى يسمى اياها باعتبار الثانية
 وجوب فالوجوب في التحقيق كونه عبارة عن الطلب القائم بالطلب
 المتعلق بالفعل لم يتصف به الفعل حقيقة او قيامه بالطالب
 لا بالفعل فاذا قبل الفعل منصف بالوجوب معناه انه متعلق
 بالوجوب فانهم قالوا لم نعلم في الصواب ليجاز ان يراد بالكلف
 ما من شأنه ان يكون مكملا وقد اجيب عن ذلك ان الالزام لا يتوقف
 عند من يقول بان الخطابية الوضعي حكم فان اتفاق الالزام بالوجوب
 الفهماء وبوجه سبب لانه الحكم والالتزام راجح جعل الحكم بالهجة
 والفقهاء انما اضافوا خطاب الوضع وان تولى من الحاسب

الخطاب

كونها

كونها ما جاء على انه موافقة الفعل لا امر او مخالفة له ما يعرف بحج
 الفعل لا يتوقف على توفيق الشارع ولا يخفى عليك ان الال
 ٢٥ وقد يقال هناك حقيقة لكونها تعقلا بالهجة خطابية بخلاف
 القياس جازم في الرد على الفعل فيه في محل وجود التوفيق على خلاف
 الظاهر صحيح وقد بان ان لم ان محل الفعل على ما يحتم القليل والجوارح
 خلاف الظاهر هو البناء في كونه قولهم شكر فعل شيء غير تعظيم المنعم به
 مثل جواز الاجماع فان تعبدنا فان رأيه الا لا يجهد من
 مباح منه وبسبب وجود التواضع كقولها وبما لها من اهلها
 الملكات المكتسبة العلم بالاحكام المتعلقة بالانوار الصادقة بها
 من الفقه فلا بد من اخرجها آه فان قبل العلم بوجوب الصلوة
 والصوم ونحوها من مسائل الفقه والاجماع والالتزام خروج بعض
 الاحكام الشرعية عن العلم الشرعي بالمكنة علمنا انما يريد العلم
 بها مطلقا مستلذا لا يكون اول الفقه فهم وان اراد العلم بها
 بالاسند لان منه هو المعنى ثم اعلم انه لا يراد بالاحكام حاله
 ان المراد بالاحكام ما اجمع بحيث لا يشك فيه حكمه الاحكام كما هي
 او الالزامية او جميع ما يرد على المجتهد او يفهم له نسبة معينة كالنصف
 والنفس مثلا والاول مطالعة الاحكام كذا في النسخة الثانية
 اما ان يعلم خبريا فجزئيا او كلياً تفصيلاً بان يضيح جميع ما هو
 مندرج تحت الواجب مثلاً بامر كل منكم على الوجوب ليسيل الى الاكل

عنه

لعدم دخوله تحت المحر ولا الى اثبات عدم الصواب فليزوم ان لا يكون احد
 فقيرها ويلزمه ايضا لا ادنى لانه ح كان فقيها بالاجماع واتفق الحكماء
 واضح واعلم ان محل اللام على الاستغراق او كونه مساو لاكل و
 البعثة الذرافقة ثلثة مستقيم واما جملة على البعثة المعاني فلما اذا لا
 مجال للعدم لا تنوء دليله فالمراد بين ما هو من مخرجات الحكماء وغير
 فيج نافع وقد اجبت المراد باللام كونه عال لادلة الامارات
 المتعينة للظن الموجب للعمل ومثل هذا العلم ما تعلم بحسب الجهد
 لان تعاطي الاجماع انما هو على وجه العمل بغيره فانه لا يغير وردد
 بانتهج بلزوم ان لا يكون العلم بالاحكام غير دليل قطعي فهو ما علم من
 الدين ضرورة فلا يثبت خروج عنه ومنهم من يقول ان الادلة الاله
 اللطيفة لا تغيب بعينها فكذلك ما يتخرج عليها من الاجماع والجماع
 بحسب حاصله ان معرفة كل الاحكام انما يتصور بمعرفة كل واحد منها
 فلا معنى لجعل احدهما تاب بالآخر وهذا ولا مجال لجعل معرفة كل
 اجماع علم بمعرفة كل واحد لا يخفى انه في معرفة اجماع الله هو في كل
 لانه اذا اذبح اجماع في البعد ومنه عدم ما به كذا في ذلك فلا
 كذا في تعارض الادلة اه بغيره انما هو القريب من الحق بالجملة هو
 حصول ما يمكن في استعمال اجماع في اتخاذ الاسباب والاسباب
 عدم العلم بغير الاحكام في بعض الاوقات لانه لا ينافي ذلك
 وبدل عليه حيث معا ولا يصلح سند للتمسك لانه ترك التبع

م

قول

قول ان لم يكن محلا لا يثبت ويجوز ان يكون ليقين المراجع في ملك
 اليه علم في العالم به مع الملكة المذكورة لا يسي فيها مع انه فقيه
 بالاجماع اذ الفقه في الحقيقة عبارة عن ملك الملكة وانما ياتي على
 صاحبها العلم بحسب طيبته وذا لا يجوز لغير الفقيه لا يقال العلم كل
 الاحكام في قوة قول العلم بكل حكم لان مشي الخبيث في ملكه عند
 تعدد الاستغراق ثلثة والاول وجه بغيره ملكة الاستنباط
 بحسب كمال استنباط مسائل الفياض واستنباط الاحكام من
 اولها والاول وجه لان الظاهر المراد بما قد ذكره لا بنسب الفيا
 على ما يستر به قوله فيما يترك ما قد ذكره من الوحي به قطعي فليكن هذا
 بينه ان يثبت الاستنباط بالغرض الفياض ومنه ان الاحكام
 بناء على ان الاصل في الغرض الفياض حكم دون الفقه الاصح وبغيره
 الوجه الثاني لا يخفى من سائبة استدراك في العلم بمسائل الفياض
 بدونه الملكة وبالاحكام من اولها من غير ان ياتي على النظر والاندلا
 سيما على علم الله غير منقول لا يجوز للمجرد التعبد في الفقه هو العلم
 بالاحكام الشرعية بالاستدلال وقياس الجهد الاول انما يترك
 النص في المسائل الا ان المعبر من الظهور عندنا هو الظهور لا
 بنسب القياس بنسب قياسية او يقال المراد بالظهور الظهور لا بنسب
 القياس بغيره قول الله ما قد ذكره من الوحي به قطعي به كسبا
 العلوم من العلوم اسم لجميع القواعد التي لها دخل في العظمة في الخطاء

س

سط

في الاعراب كذا المنطق وتغيرها لا اسم لا يصدق على بقية تلك
 القواعد تارة واخرى على انه يدور في الواقع والواقع في وضع
 اسم علم بازاء قواعد يحتاج الى الملازمة تلك القواعد في شامل
 اما لا الحصول عندنا بالفعل فيكون به يحصل هو بعضا من احوال
 بعضا اخر وتبدأ مع تزايد العلوم بتلخيص الافكار وتوسيعها
 كالزائفة الفروع لان الاول وقوله وانما يتوقف على التوقف
 اي ما كان فورا قبل النسخ او بعدا فيها اذا كان النسخ لا الى
 بدل انما لا يتم الانتفاء لانه المنسوخ مثلا يصدق عليه انه حكم
 ظهر نزول الوحي به لانه حال كونه منسوبا لخطاب منسوخا بفعل
 المكلف بل كان خطابا منسوخا به. الثاني ان التوقيف لا يصدق
 على فئة الصحابة لبه هذا فيقولون في الشيء في احواله المتبدلة
 بحال الزمان كنون في الزمان مثلا لانه التبدل هو في الذات
 لان الصفات كما في الزمان فان ذاته غير متبدلة للكم لان
 يقال انه فقهه منافق لقوله وبكم انه براد ما ظهر نزول الوحي به
 لا بنسب القياس فيقول كنه ما قد ظهر نزول الوحي به موقوف
 به بل لقوله لا السائل القياس لانه ما قد ظهر بنسب القياس
 نتيجة القياس منه فهو غير مضبوط لكثرة الروايات في الكمال
 غير مضبوط في مضبوط العلم الاغلب لا يقال المراد بالظهور والظهور
 بالقياس الى ذات الفقه لانه العلم بالاحكام التي ظهر نزول الوحي

براهين شاعروا عند غيره شرط البكايه اجزاء في مخالفات
 والسنه مشهورة ما اظهر القياس في اشارة الى تقرير السوالت
 بنسخ عن الجواب الاول هو ان يقال الفقه في باب التضمن لانه انما
 يستعمل في الادلة القضية المستعملة في الظن في اما الكبر فقط
 واما الصغر فكل الادلة السميعة في مختلف فيها بين الادلة ثمة
 الاربعة او متفق عليها والاول لا يغيب شيئا عند من لا يقول بها
 وعند العالمين بها انما يغيب طائفة والثانية اما قياسا واجماعا
 الصريح منه في الاجماع السكون في القياس في يغيب الظن والصرح
 منه غير حقيق او ما ذكره منقول بالتواتر فلا يغيب الا الظن واما
 سنة العالمين فيها الاحاد التي علمها الظن والمتواتر منها انما
 مع ندره فدلالة الكمال في نسبة لوجود خصال المانع في النسخ
 الكثرة في الجواز والحد في الاضمار والنسخ وغيره ما ولو فرض
 تحقق ما دلالة قطع في غير الفروع بان لا يعلم العلم بان الفقه
 وحاصل الجواب في الحكم موقوف في بالظن في طريقة تعزيره انما
 جعل في الجهد مما لا يحكم عليه لانه كما جعل العلم في القبول
 مثلا علته وحسبها بالتبني في في تحقيق طائفة بالوجود في علم قطعا
 ما يتبادر لاجماع في فقه طائفة في العلم بالاحكام في حجب
 عليه العمل في فقه طائفة في الجواز في طائفة بالاحكام في متفق
 العمل في مقتضاها انما يجب عليه اعتقاد وجوب الفعل ما يتبادر

انه تعالى به الوجوب لا بامتناع او ابتغاء منه نبيه واما حجة
 او كراهية وآياتنا بالعدل فمقتضى حكمه او بما علمه الوجوب
 ابتغاء الحكم المقتضى بوصول العلم بشيئونه من البرهنة في حقه مع
 مثله بانه يقول هذا حكم يجب على ابناءه واما ليس حكما فاما
 من الله نوع في حق لا يجب على ابناءه والمقدمة قطعية بهذا
 النتيجة اي من الله نوع في حق هذا على حد سبب التوبة واما
 عند غيرهم فيجب عليه بانه ظنه ولو كان خطأ فلا يجوز ما
 للحكم والوجوب بانه موصول الى العلم به فلا يخفى الا بانه لما
 الاحكام اعم مما هو حكم الله في نفس الامر او في الظاهر فمقتضى
 حكم الله في الواقع الاول وهو الذي يخطا بظنه واوله
 وجوب ابتغاء العلم بشيئونه ما حكم معلوم قطعا حقيقيا
 الى الظاهر فلو قبال النفس الامر او ان الدليل
 اما ان يصل من الرسول عليه السلام اه فيه ان في هذا
 التقييم يطل الافعال النجيم دون الاول وهو
 فاما ما سأل في قبلنا اه جواز عاير على صلاحيات في الا
 الاربونة من ان الاحكام منها ما ثبت بتسريع في قبلنا و
 ليس النعاطي يتعامل في كل كلمة للعلم والخطا فانها
 ليس بسبع لانه لا ان السبع في العلم جهول في الخطا
 يستأخره وكذا ليس باجارة لان الاجارة يكون على المنافع

مع قرب مدته وفي العلم بهلاك العين وعدم تعيين
 المدة فيها ويستصحى الحال والظن الا فلهذا لا اخذ
 بالاحتياط والفرقة وسهولة القلب بنوع الفراسة و
 وبالتمحيص والعلل النامة كسما ومعنى حكمه والسبب
 والسرطانية في معنى العطل والنوع الكلية وحسبها
 الابواب المذكورة في المجموع والزيادة او بانه الهية
 ونحو ذلك من كبار التابعين الذين راوا في القصور
 مع انها خارجة عما ذكره الجواب ان السبع في قبلنا راجعة
 الى الكتاب والسنة لاننا انما يبرهن اذا قضي الله لك او رسوله
 بلا انكار والعرف والاعتقاد في كل ما بالاجماع على
 والاستصحاب على الحكم الثابت بجدر الادلة الاربعة
 في حال البقاء لعدم المنزلة وكذا العلم بظواهر على
 بالاستصحاب والاخذ بالاحتياط عن ما قور له الاثر و
 النوع لتطبيق القلب على الجماع والسنة والعمل
 بالتمحيص على الكتاب السنة والاجماع والعباس قال
 الله تعالى فانهم لو انتم وجه الله تزلت فحينئذ
 عليه القبل وورود في السنة واجتمعت الآية على جواز
 التمسك عند الحاجة اليه الا انما في العمل وما في معنى
 يلحق بالعباس وكما في الصحة وكبار التابعين يصرح

الى السنة لقوله هم اهل بيته فليسوا بهم اقتديتم احسن
وكذا استدل فان نوع استدلاله حتى الاول لانه
كما قيل في العود الى خلاف المثل بدليل قوي من الادلة
الاولية مثل اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن فالبيع
على المشتري قياسا جليا على سائر التفرقات لانه لا يترك
والخالف استحسن اما قبل قبض المبيع فبالقياس
فحق لان البائع يتكدر وجوب تسليم المبيع بما اقر به المشتري من
الثمن كان المشتري يتكدر وجوب الزيادة فيتوجه اليه
على كل منهما واما بعد قبض المبيع فلقوله ما اذا اختلف
المتبايعان والسلفه قائمة بحالها وتراوكت الا
الاستدلال الذي عرفه القائلان بدليل ليس بواجب
ولا قياس عليه كما ان لازم بين الحكمين التوحيه في نحو
من صح ظهارة والسببين في نحو لو صح الوضوء بلا شبهة
لحق التيمم لانه او احدهما يثبت والآخر سببي نحو ان
يهدأ بها كما لا يكون واما نحو ان لم يكن هدأ جاز
يكون واما راجع الى مفعول النفس الى الالة او
الاجماع ولو سلم ذلك لانه من الالة الى ان المقرض
يمكن ان يدعى ذلك في كل قسمه تقبيرا يقال على
انقسامه بالتكبير والواجب يمنع لزوم الاستدلال

ان ذلك لا يترك عند وجود الداعي كما في حيث كان
الوقوع من تلك الاشياء النسبية الى الظاهر وما ثبت
بالقياس عما ثبت بغيره ولم يتبرض للجواب عن المثال
بأنهم الكثرة لانه يمكن ان يقال الالة خذوة في
هو الكلمة وفي الالة حرف على معناه قصور وصف
لكونهما بعة بالغير فكان الحرف كما ضعيفا وقد
يوجد في بعض النسخ وما توافقه من اولوية الاسم والفعل
في معنى الكلمة على ما مضى لا يخفى عليه من يعرف مفهوم
الكلمة وانواعها على اسم مشتاع التغيير بدونه الم
بالتغير التغيير بحسب العلم لا التغيير بحسب الواقع لانه
اعتناء ازالة خفاء عموم الحكم بدون التقريب
بحسب الواقع ثم وعن الانسب بعد تسليم ما ذكر
الاشارة الى قبل من جوار تحقيق الاجماع بكونه
بان يخلق الله تعالى فيهم علما ضروريا وبقدر الاختيار
الاصول كما جماعهم على جوار بيع القاطن وادوة
الحكم بل بما يورث نقصا مستحبا قد لا يورث كما
اذا كان منصوص العلة كما في قوله تعالى قل هو الله
الا انه لا يثبت مراد ائمة كما لا جماع فان قلت العلم
للمخصص والآية المأولة وخبر الواحد والاجماع

المنقول بالاحاد ليست قطعية مع ان القياس
 المنصوص عنه يقطع بتلك الاصل في السنة القطع بغيره
 لغاير واما القياس في العكس فاختلاف باعتبار الا
 الا ان يقصد به زيادة بيان لان التعميم انما يتم
 الاخص فمضى حكم كونه ان القاعدة اصطلاحية ففنية
 كلية من حيث استصحابها بالقوة على احكام جزئياتها
 موضوعها ونسبة تلك الاحكام فيه دعاء واستخراجها منها
 تفويها نحو كل جماع حق لم يترك سدا امرا غير مترو
 لا حاله بل يتعلق بكل نوع من اعماله حكم شرعي منوط به
 برجل حاصل منبسطا عند الحاجة ويقتضي ما يناسب
 ان مستحاجة اليه فالحاجة الى القياس انما هو لتعدد
 الاحاطة بجميع جزئيات ونحوها امر مجهول وانك
 التفصيل واعلم ان الحكم اما عقلي ام غير مأخوذ من شرع
 كالحكم بان هذا المائل له او مخالف او شرعي ام مأخوذ منه
 وهو ان لم يتعلق بكيفية عمل يسمى اعتقاديا اصليا لان
 التوفيق منه مجرد الاعتقاد وان يتعلق بها يسمى عمليا
 اذ المقصود العمل وفعليا لا يثبت على الاعتقاد واما الحكم
 الشرعي النوعية لتعلقها بالحوادث العقلية التي
 لا يكا ونجهر في عدديكا ونفق عند حد فنبطت بآلة

صل

م

م

كان

كلية اي ينطبق كل حكم بدليل كل ما استلزم الحكم جز
 كثيرة تبين ما ذكركم ويقتضي على ان تست اليه
 الحاجة واذ ليس وسر حال احوال يستحق الاستنباط
 الوافق على ادوات تنفق تخصصها الامر لم وافق
 تخصصها الى تعطيل المقاصد النبوية والذنبية وهو
 الجهدون بالانتماء من له وغيرهم يعقدونهم وقد وثقوا
 الاحكام مستنبطة وسموا العلم بها حاصل لهم من
 تلك الادلّة فقامت انهم احما جواف الى استنباط الى
 مقدمات كلية تبين على كل مقدمة منها كثير من الاحكام
 وربما انتهت تلك المقدمات ووقع فيها الخلاف
 فتوقفا فيها فربما ورتبوا فيها مسائل تحير اوفى
 وجوابا فلم يربوا واما انما لها نظري لمن بعدهم واهل
 على درك الحق منها السهولة فذلولها وسموها العلم
 بها اصول الفقه اهتزازا عن علم خلاف
 اعلم ان الجدل علم بقواعد يتوصل بها الى حفظ البراءة
 او بدمية علم من ان يكون في الاحكام شرعية
 وغيرها والخلاف علم بقواعد يتوصل بها الى حفظ
 ما استنبطه الاجتهاد الفقهاء من الاحكام الشرعية
 العلمية المختلف فيها او دودها فزود فرع الجدل فان

يثبات

لهم

عنه

فان قلت علم محله انما يتوصل الى بعض مسائل
 الفقه بخلاف غيرها كما استدل به المال الفقه على حاجة
 لاجرام الزيادة فيرقت ما ذكر لا ينافي كونه من
 مسائل الاصول كما كان مسئلة من مسائل الالهيات
 كذلك ولما قيل ان يمنع كون قواعد العلم لان
 المراد بالوصول الترتيب ما يصلح ان يكون كبريا ولا
 كنية عند الاستدلال بالقياس لا فتران والاستثناء
 وحقه اعد للترتيب كذلك كيف ونسبة الى الفقه
 وغيره على سوية على ان القياس ليس من هذه المسائل
 اختصاص به بل هو اعم من اختصاصه
 الظاهر فيفيد انما وايضا لتناقض بين الاجتهاد وبين
 التعليل بل ان لا يكون عاجل جميع قواعد التي يتوصل
 بها الى مسائل الفقه بمنزلة البديهة نظر الاصول
 واعلم انما اذا قلنا الاجماع فباعتبار ارباب الحكم من
 الاصول فباعتبار كونه واجبا للاعتقاد منه مكلفا
 ما يكون متشابهة له ذات فيه الى العرف فباعتبار
 التي كلفن بالموضع سواء كان متشابهة لها الذات
 اولانا للمصنف بواسطة امرهم مطلقا او اخص
 انما هو في الحقيقة من احوال الالهي والاضحى

الذاتية للموضوع ما يمتد بها واسطة في العرفان واما
 امره انما داخل فيه وطرح عنه محال او مباحين له قال
 من حيث اثبات الادلة للحكام ثبات الادلة للحكام
 وان يستمر ثبوتها بالادلة قد يفسد ثبوت الحكم فبطل
 هذا ثبات مبرر او ان ذكره انما يفسد ثبوت الحكم ايضا
 لكن الصحيح ان موضوع الادلة والاحكام الصحيح هو
 هو الادلة فقط لا سبق ان اصول الفقه الكليات والسنن
 والاجماع والقياس بما في ان هو موجود او منسحق
 فعلمه الامر بغير الوجه الموسع مارة والمضيق اخره كما
 لان الادلة من عدة معروفة واما ما في معنى ثبوتها
 لما هو ادلة حقيقة الاحكام فلا يثبت بها الاحكام ولو سلم
 انما ادلة حقيقة فلا معنى لثبوت الاحكام بها او الدليل في ثبوت
 العلم بثبوت شيء او انتفاءه لا ما يفيد ثبوت او انتفاءه كالعلم
 للاجبية قبل علمه الاقناع في جعل من الادلة اسباب الحكم
 والمعرفة من وطالها او بالكلية اما دلة الادلة العلم
 بالاحكام ايضا غاية ما في الكتاب ان العلم بوجه معنى الادلة
 بالحكم او الراجح يعني ان كل لفظ واللفظ وفي نظر ان
 باختلاف معناه واما كلام المصنف القول بجواز تعدد المعنى
 على اطلاق غير صحيح من غير اعتبار بوجوب الوحدة ايضا كما

سنة

رأس

الموحدة ولا يورثه قوله ان اريد بالعلم الواحد ما وقع في
 الاصطلاح على انه واحد من غير رعاية معنى بوجه الوحدة فلا
 اعتبار به ولا شك ان حقيقة اثبات الادلة الشرعية للحكام
 حجة لا فان رفع النظر الى حقيقة التفتيش في اثار او اثارهم
 اطلقوا القول بجواز تعدد الموضوع واهل الجاهلية اوجبوا
 وانما منحصرة في الافاضة الزم ما ذكره لكنه لم يست
 اعراضا ذاتية لمفهوم الدليل الا لاحق بواسطة امراض
 من اعراض التوبة استنبطت السج لتبينها بها كما
 تمكن بالامكان جليل موضوعية اذ لو كان جزءا منه ان
 ان لا يكون موضوعه موجودا لان المركب الموجود موضوعه
 ليس بموجود والفظ ان المراد المصنوع كونه جزءا من موضوعه
 كونه من ثمة الالان في التعبير بالبرية كونهما كجزء في
 عدم حجة التوبة عنها اذ جعلها على الموضوع قبل تمامها لا يبعد بعده
 بسلم تقدم السج على نفسه فالجواب عنها جزءا كانت
 من الموضوع او قبله لا يبعد واما ما يرد على قولهم موضوع
 الاصول الادوية في حيث الالان ان الالان في
 كونه من الاعراض المطلوبة في هذا الفن من ثمة الموضوع
 فالجواب عنه ان ما هو من ثمة الموضوع هو ماهية الالان
 المطلوب بالحيث هو من الالان في خصوصية المندرجة تحت مطلق

او يقال ما هو من ثمة الموضوع موقوف الالان على الالان
 في حيث الموضوع في حيث الموضوع في حيث الموضوع في حيث الموضوع
 هذه الحقيقة : طباعها ووسرها وموافقتها بدل من الالان
 وتعرفت كونه معلومة على علم على الاحوال كونه قبا علم
 بجواب معرفة الاحوال الجسم وتعرفت كونه في صنفها و
 تفيد عن ايمانيتها وهذا نظرا اما الاول آية حجة
 الاول من المعاني في حقيقة فيما ذكره فمعرفة ما في التوبة
 عن التوبة بان مراده ان التوبة لا يجب ان تكون من ثمة المو
 كونه في كل ما هم وما ذكره في بيانه لا يفيد الجواب العلي
 لا فله في الاحوال التي مطلوبة معناه ما يجوز الالان
 الى موضوع الالان في غير متصوفة في النفس وعن الثالث
 بان الالان في موضوع من الاعراض حجة في ثمة التوبة تناسبها
 معتد به لتناسب حجة الوجود والبرية وغيرهما من الاحكام
 الشرعية في كونها التوبة ما لا يكتفي المبين وجملة خبرها
 ما في المنطق في معنى الاتصال على ثمة كونه الالان
 للمناسبة في موضوع العلم استدلال على ثمة الاعراض في ثمة
 اة توضيح ان الالان حقيقة لاكثر فيية اتصالا بالبرية الالان
 ولا يجب الالان في حيث كانت الالان في ثمة متون
 اما ان الالان في ثمة التوبة واللفظ والتجويد في الالان في ثمة

موضوع

انما ذاتية له فلان لم يخلقها الله اولاً فيكون له ذاتية
 قطعاً لا في المبدأ من اختصاصه بل في اعراضه له فيما ذكر
 في خصوص المادة لا لان انتفاء الحق بواسطة اجزاء
 والمباني مستطاف ذاتية الاعراض لان الزمان ذاته علماً
 محققاً في موضعه هو ما يخلق الله ذاته او لا مرسوياً
 واطل كان ذلك مساوياً او خارجاً عنه فيكون لا كان ذلك
 الخارج او مبايناً له وهو ما بحث وهو ان المراه بالواسطة
 هو ما في الواسطة في الزمان لا في الشئ غيره ما بين في
 موضعه واما ان لا اقل لكون المنفصل والواسطة به
 المنفصل ايضا لان الشئ المبدا من عند عدمه انما نشأ انما
 يكون له ذاتية لان الواسطة لا يفرق ان يكون له
 في ثبوت حتى يفرق الشئ المبدا من واما انما امتناع في
 الواحد الحقيقي في غير الصالحات الحقيقية ثم واما
 تنوعها فلان اختلاف الصفات في جملة الوجود في
 مجال واحد انما هو بالنوع لا بالصفة وهو في ذلك
 آية في ضرب الكثرة لان القرآن مصدر كثر في قوله
 فاذا قرأناه فاتبع قرآنه وهو يجمع التوراة والإنجيل
 قريب بتناول جميع كتب قراء سماوية كانت اولاد
 ورقة الساجع بانه خلاف التبارك وحمل في يوم الترياق

عليه بعيد وعدم خالص المسح في جميع ظهور الوجه الصحيح
 المحقق عند الكمال لا يفيد فيه نقل لان بين الترتيب
 في مقام التوحيد بعبارة فاطمة هرة في ملاحظة عبيد الله
 المتبادر منها ان القرآن من اجزاء المله ولواريد
 ترد فيهما لنيل الكتاب والنوآن او ان القرآن فكم يكن
 هذا الوجه ايضا مقبولا عند الكمال في المقصود ونما
 بدون توفيق كسيرة اذا التسمية عند من القرآن
 واما القائل بخلافه فيجاء الى الزيادة اما على راس من
 يحل المشهور او حذر التواتر كالحق فقط واما
 واما على راس غيره فلا تكيد لقوة شبه المشهور
 انما هو لا شبهة في كونها آية في سورة في شريح الطامع
 الصغير للتميز في شئ انه لو كلف ما يجوز مظهره عند الله
 رضى الله عليه لان الصحيح لا يجوز لان في كونها آية في
 شبهة اذا الصحيح في شئ فترحم الله انما مع
 ما بعد هذا الاشكال آية مائة فاورث ذلك شبهة
 في كونها آية فلا يبادر بها العرض المقطوع فانهم وقد
 يقال شبهة في كونها آية انما هي لعدم بلوغ كونها آية
 مائة حد التواتر لقوة شبهة في ذلك آية جوا على ما
 ان دليل المثبت لكون مدعى قطعاً قطعي فالكفر

ل

وهو انما كتبت خط المصحف مع المبالغة في قوة صيغتهم
بجريد القرآن على ما هو عليه لم يشبهوا آلهن وكانوا يسمون
من كتابة اسم السورة مع القرآن ومن الله
التفسير والنقط للكتاب بخط بالقرآن غيره فلا بد
للاستعمال في العادة سكوت اهل الدين عنه مع تفهيم
اسم في الدين وحاصل الجواب عن عدم اكمال التكرار
هو شبهة قوية عنده هي انما لو كان من القرآن لتواتر
كونها من القرآن لانه ان القرآن بما تضمنه من التواتر
والاجازة لانه حصل سائر الاحكام مما يتوعد الدواعي
على نقل العادة في بعض التواتر في ما قيل من ان ذلك
ينقل متواتر العلم ان القرآن قطعا وتواتر في التسمية
لا يكفي في الدلالة على رأيتها الجواز ان ينزل ويكتب
ليتم بها كما يكتب على صدور الكتب ويذكر عند كل امر
خط لا كونها من القرآن وهذه شبهة من التي اوجبت
كونها من القرآن في هذه الموضوعات الى حد الاستحسان
انما التكرار لانه ان ابقى على عوده اجيب ان المراد ما قيل
الكل البعض الذي يكون مما طالعكم فان قيل
ما كتب القرآن بخلق بالعلمي الثاني امر بالمعنى الكونية لا
وجه لهذا الا براهين فهو كل من الكتاب والقرآن يطلق عند

الاصوليين على الجمع وعلى كل جزء منه فانهم انما
التعريف المذكور تفسيره انما ان التعريف اللفظي ومنعه
لتعيين صورة حاصلة في الذهن من بين الصور الجامعة
فيه لا التحصيل صورة كما في تعريف التعريف وماله التصديق
وذكر قد يكون بآراء القضاة اشهر وقد ذكر بآراء القضاة مركبة
والعلم من هو وما استفيد من التفصيل لا يكون مقصودا بل
بما هو تعيين ذلك المعنى وتعريف الكتاب بهما في قبيل الثاني
فلا دور بما جرح فيه الجرح المتأولة لا يقال الجرح المتأول من
القرآن فلا دور لانه لم ولو سلم فاما كتابا ومنه المصحف ما جرح
فيه القرآن لا غير فانهم وكلمة منسوخة المتأولة آه ويقولون
بأن القرآن من محمد صلى الله عليه وسلم خرجت الكتب الستة واما
فبقوله في دفع المصنفين الذين يذكرون بينهما الاوارق
اذ في زمن الصحابة رقت لم يقع التدوين في القرآن
الشاذة لتغير التواتر قلنا لو سلم آه امتناع معرفة ان
بالكنة ليد في معرفة الكل لما كان عند كونه ذاتيا لغيره متعال
لو سلم آه وانت غير بان معرفة الجميع بالكنة انما يلزم اذ اليه
بالتعريف في قوله جعل تعريفا لما هيته الكتاب تعريفا هيته
بالكنة وهو مسمي بالمراد به ما يقال بالتعريف اللفظي وهو لا يستلزم
معرفة الجميع بالكنة على ان اللزوم على ذلك التعريف ايضا في غير

صلته

النظم على ما ذكره المحققون آه يعني كيف يراد بالنظم القطع مع انه
لا يطلق عليه احد معنييه وحاصل الجواب منع الخصا بجزءه الملائق
فيما ذكر بل يندرج قبل ذلك المثل اراهه اجزائه في اختلافه على مجموع
في هذا المقام فرخص في اسقاط لزوم النظم في لزوم ما لا يخل
بالغاية في خصه الاسقاط غير جائز كما في هذا وانتم لما منع فانه
هو ما ليس في اسقاط النظم بل في اسقاط لزوم واما قوله و
رخصه الاسقاط لا يختص بالحد رفع ما يقال الرخصة مختصة
بالاعذار ولا على حاله القدرة والاختصاص على ان العذر
مبطل فيجوز اقامة الاقدام على معنى مقام العجز كاقامة الاقدام
على السفر مقام الحاجة بخلاف رخصه الترفه كسقوط القيام عن
الرياض فانما يثبت على العجز وفيها العجز بالزينة اولى وذلك لثبته
لا يترتب على ان اعتبار المعنى واسقاط النظم في ما لا يترتب منه في الابد
وقد سلم حكمه ان يثبت او ترجمه كلمة عربية آه فانهم قد است
جعل النظم لازما في بعض الصور دون افراسه وانما في بعض
فيل ان كان المعنى قراها لا يقال لزوم عدم صدق احد على التذكر
الاول ثم اذا نقل بالمعنى لان امره بالمنقول في احد هو النظم اوجه
والا فويل لزام على كل تقدير من غير اختلاف النظم ان نظم الكلمة
بان قراءه كان قهرا معيشتها فمما يعيشتها نكاد او كان آه
بما كسب سر آه بما كسب والطاير اى اى به نظم القرآن فلو لم يتغير

القرآن

القرآن لا يجوز بالاتفاق لدليل لا ح له لعله هو ان القرآن نزل اولا
بلغة قريش فلما خسر على سائر العرب نزل التحفيف بسؤال العرب
سقط وجوب رعاية اللغة وابه اشارهم بغير القرآن انزل على كونه
اى في كل ما شاف كاف فلما جاز للولي ان يقرأ لغة غيره في القرآن مع
كال قدرته على لغة نف فلفظة العربي لغته مع ترجمه اولى وثبت
الحكم في ايجاز بالقياس قبل ليس يندرج قبل الزيادة على القياس
بالقياس لان قوله فاقوا ما يتسم القرآن كونه مخصوصا منه
دونه الآية فليس يجوز تخصيصه بالقياس وفيه نظر فان قيل المعنى
عند ما ليس بقرآن فينبغي ان يكون اختلف اشبه فلما يادى
به النظم المقطوع به كما قيل في التسمية بل يندرج اولى كما لا يخفى فلما
القرآن لم يمتدح حقيقة قطعية فترتب ثم خلاف مقدار الآية فانه فظ
به فافترقا لان ما قاله يخالف كتاب الله ظاهره على ان هو على ما
استدل عليه الا انه منادى وجه ضبطه على ان يجوز في قوله هو الا
ستقرأ الا ان اكد كورس كمر حته كما يتبل هو وجه ضبطه فلما
بحكم ابيه وهذا التوفيق شاعل للاسماء التي وضعت آه مشوبان
كل واحد في الاقسام قد علم من التقسيم يندرج لغوا يندرج في العام
واعلم ان قيد في اصطلاح به التي لم يندرج في مثل مراد الا انه قد ترك
لشهرته وانما وضع لا تفرغ معنى وحذف اصطلاح لانه في اصطلاحه
بأى وجه كان وهو مشترك والاقرب آه يعني لو اريد محرو الا اى

لكيفية فم مفرق وان جاز اكثر اك قديم في الاحترار من شئ مع ان
 احد في الاحترار من شئ آف وقد يقال المراد تعريف العام بل
 للمتنك سواء قيل بعموم او لا فعل هذا لا بد من القيد للاحتراز عن
 في بدخل آه فان قيل عدم المنفعة او عدم الجمع لازم كذا العالم لانه ان
 اريد بالاستتراق اعم من ان يكون على سبيل الشمول او على سبيل البدل
 فالاول والا فالثاني فكلما كان رويلا يلزم الثاني لان الاستتراق على
 سبيل الشمول عبارة عن تناول اللفظ بجميع ما يصلح له بسبب لانه يكت
 يصلح على حكم كسرها والاستتراق بهذا المعنى متحقق في معرفة مطلقا
 دون النكرة المنفية والمنكر فان قيل فيندرج فيه متر زيدا غير ان
 على حد العام بعدم المنفعة لان ما وضع للمواحد مندرج فيما وضع
 للكثير كسبب الاداء ان قوله فان قيل النكرة آه اعتراف بعدم الجمع
 وحاصل الجواب الاول من عدم المنفعة اذ امر بالاداء بالاداء
 انما يستلزم ثبات المعنى الواحد كاداء امانية متماثلت يقال لها
 احاد امانية كما يقال افراد الناس احاد الناس لا ينافي ذلك
 ان لم يعمدنا على لايان في الوضع النوعي فيه انه يلزم ان يكون وضع
 الحكم غالبا عن الحكم لان انعام العوم لازم وضع كان فيما اولا
 وحق ان يقال التعريف انما هو للعام الذي عموه وضع لا على النظر
 اليه بل بالبحر بالبصيرة هو انتظام جمع في استتراق
 عرف العام بما هو اكمل من التعريف الاول وهو لفظ ينظم جملة شيئا

باعتبار

باعتبار مشترك فيه شيئا افراد مشتركة في امر بالانتظام فخرج
 مشترك اذا تامل معاينة بل كتمانها على السؤال وتوقعه جملة
 استتراقه التسمية واما العدد كالثلاثة وفساده بين او عدم
 استتراق العام المقصود على البعض ليس بضرر افضل الوضع و
 تقسيم اللفظ الى الاقسام قد كان بحسب او باعتبار النوع كرجل
 وفساده جعل كرجل رجل فسمما لا وضع كثير لا يصلح كونه موضوعا
 لامر مشترك فيه الواحد لان يراد بما وضع لامر مشترك فيه
 فيه الواحد كونه بحيث اذا اراد الحكم عليه يراد من حيث تحققت
 في ضم امره وطان رجلا ليس كذلك بخلاف الرجل وغير ذلك
 كوالاوام والسنن بغير حرم يستحق كونه في اقسام النظم صيغة
 ولغة اي وضع الامر ان الحقيقة تملوا في نفس جوهر كلمة الفرد
 واللغوي موضوعا بمعنى الاجتماع حتى ان تسمية الفرد آه آه انما
 الاجتماع احر وفيها تملوا على البعض المجتمع في الرجم وهذا بخلاف
 الطوائف لانه الحكم فيها وان كان ثابتا بالنظم كرجل بالاجلطة
 الوضع بل بالاجلطة امر آف مع وزير استحق اي مع معنى غير
 عنه بوزر استحق امر الذات اجملة فخرج به استحق به اعني الحكم
 وفي تقديم المعنى على الذات اشعار باصلية المعنى في القصيدة كانه
 قياما على ذات جبرته باعتبار معنى هو المقصود فخرج كوالاسام
 الزمان والامكان والآلة وما قضية المعنى باعتبار كونها في المعنى

بالله آ وكونه في قبيل قولهم في الاقوال القائل لمزدونه افضل منه في الاقل
والفلا مشربان المراد في المطلق نفس الاسم لانا اذا قلنا
باسم الجنس سماه او اثنى صه فاعتباد منه الطبيعة الكلية دون
الفرد فان قلت جعل المطلق في اقسام الخاص بانه قلت هو باعتبار
كونه موضوعا للواحد النوع لا يقال لو اريد المطلق نفس الاسم لا يتحقق
بوجوده في رتبة والام لا يجعله قسما للتكرار لانه لما افاد بين اسم
والفرد ولا يلزم من عدم اعتبار الفرد عدم وايضا قسمه المطلق
واقيد للتكرار والفرقة باعتبار ملاحظة التقييد وعدم فيها لافها
والاحسن في آله كان احسن كما انه ظهر دلالة على امره من
تعريفهم الا انه يلزم ان يكون من انا وان جازات لاحقا بقا لها
اذ الفرض انما يستعمل فيما وضعت به في معنى هو ما الكلية قطعا
فالتصا ان المعرفة ما وضع لشيء بعينه وان الوضع في الضمائر وكذا
عام وهو موضوع له عام على ما افاده بعض المحققين والكلام بعد
على نظار الكلام في تفسير معنى الكثير ومعنى الوضع الكثير وغيرهما للقطع
بان الواقع موقع اجنس مشترك هو الموضوع الكثير بان يكون كل واحد
من الكثير نفس الموضوع لا اعلم في ذلك على ما هو معتقدي عبارة و
لا في تفسير الكثير بما ذكرنا مع تقييد ايراد الكثير يكون
الاثم فما اخترناه في الكلام ولا دلالة للفظ له اصلا ولا في وضع
للوحد النوع لا يقال بل الوضع الكثير بهذا المعنى بل يدرج فيه دلالة اذا

كان

كان الجمع والكثيرين اسما واحدا بناء على قرينة عدم الاختراق كما بين في قسم
النظم صنف ولفظ كما ذكره في هذا وادلالة لا وجه لكل الجمع سببا في القلة
موضوعا لكثير غير محصور عند الميقول بعموم الالكلف وان برادانه
لادلالة في اللفظ على تعبير اداء الكثير ومع الفرد غير كذلك ايضا
بمعنى انه لادلالة فيه على تعيين حدوده في ثبات الكثير ولان في الفاظ
العموم ما يقع للخصوص مع القطع بانه لم يوضع الا موضوعا واحدا فان
كان ذلك الوضع الكثير غير محصور لم يكن خاصا او محصور لم يكن عاما
لا في جعل الصفة مقابلا لاسم اجنس خلاف الاصطلاح ولانه جعل
المطلق في اقسام في حيث وضع للواحد النوع وجعل قسما للتكرار
حيث جعله للمسمى بالقيود والتكرار لبعضهم اسم غير معين ولا شك
ان من رتبة مطلقا وتكرار مع ان امره من واحد كذا في الشارح
لعمامة فاعلم وانما الى ان لفظ اعمالية احيث قال ان لفظ
اعمالية يصح في ثبات اعمالية لا كما تفهمه اعمالية من الاحاد في
اعمالية وكذا كالحال والفوس شارة الى اجنس الذي هو واحد النوع
ان في حيث هو احد مع قطع النظر عن ان يكون له في اقسام افراد او
لم يكن ولا يخفى من هذا في التكلف اذ وضع التعريف لبيان
اعمالية لالبيان تفاوتها بين الافراد وايضا اعتبار من الافراد
عدم التعدد باعتبار اشتراكه بين الافراد كان ذلك التعريف ولا
والاعلم لا يدل على الاخص والقول بان الافراد هي واقعة في مقابلة الجمع

شواهد

انفسه بالافاد في تعريف العام لا يدفع التكلف وهو طعنهم في انه على
 الفن في العبارة كانه قد اورد عبارة افور كل اسم وضع آه
 لا يعم مقدره اولا يعم مقدره لا كما اذا ريت انما وثبت
 في ذنك معناه ورايت آف و آف لا ثبت معنى آف في ذنك وان
 كان انسانية زيد في اعم غير انسانية لم وحواله وكل اذا
 ريت اسدا او ذيبا او فرسا او غير ما ثبت معنى آف في ذنك
 غير الاول فثبت ان تعدد المعاني في هذا خلافا في وجع لا يتا
 لفظ واحد على سبيل الشمول لان افاد العام لا بد ان يكون منفقة
 وقيل لان امر آه هذا الوجه يعبر الوجهين الاولين
 ليس فيها اعتبارا لوضعين والاشراك اللفظي بل معنى واحد
 هو وضع اللفظ كدلول واحد على الانفراد الا ان ذلك اللفظ
 قد يكون علما وقد يكون غيره وذلك كدلول قد يكون في المعنى وقد
 يكون في الالفاظ لوجب احكامه ان يوجب قطعية احكام على مدلوله
 او كدلوله فافهم ويجوز ان يراد ما حكم به ما اراد به في قولهم
 حكم العام عند الساعة التوقف وعند جمهور العلماء انبات
 احكام في جميع ما يتاوله من الالفاظ او كاسيائ لا جلا اريد
 آة وايضا الطاجوت او كنفية عن السيرة المذكورة بان الثلاثة
 غير المذكورة في الطلاق الغير المشروعة بل عرف حكم بدلالة النهم
 او الاجماع فلا يعم الزيادة والنقصا لم يكن بد من البيان آه قد

يقال

يقال الاول ينصف بالوحدة والكثرة فادون الثاني من كان
 جلوسا فدخل عليه زيد فقام ثم جلس ثم قام فانه يقال جلس
 جلساين مادام زيد داخلا عليه بخلاف ما لو كان قائما فجلس
 ثم قام ثم جلس ولم يبق وفيه ما فيه الا ان في الاول في هذا البناء
 ليس بطا اذ جعل الزوج في مقابلة الاقضاء كونه طلاقا غير مصرح
 به الا انه في حكمه لان الاقضاء بالمال لا بد منه يكون في مقابلة
 فعل الزوج من الفسخ والطلاق لا سبيل الى الاول لعدم هي
 ذكره فتعين الثاني كانه قال الاحتاج في طلاق الزوج في مقابلة
 اقضاءها فلما اعتبرهم علم الله عن ترك العمل بهذا البناء بالزيادة على
 الكتاب وعدم مشروعية الطلاق بعد اخلع بترك العمل بالحكم قال
 الله تعالى الطلاق مرتان فامسك بمرؤف او تشرع باحد او
 لا محكم ان ما اخذوا مما اتيتموا من كتابنا الا ان يكافوا الا بيمين
 حدود الله فان غفتم ان يقيم حدودهم فلا جناح عليكم فيها قد
 تلك حدود الله فلا تعتدوها ولا تعتد حدود الله فاولئك هم
 الظالمون فان طلقها فلا تحل لكم من بعد حتى تنكح زوجا غيره قبل
 معناه ان حنك الطلاق الشرعي ان التطبيق كاسلام يعني
 التسليم مرتان اس مرة بعد مرة على التفرق وروى الجمع على ان
 امراد باليمين هو التكرار كانه ليسيك لكيب ومعنى قولهم فامسك
 بمرؤف والتخير بين الامسك بحبل العشرة والقيام بحقوقه في

وبين تسريح باجركا به كل ما هي منقضة عنه من غير قرار و
 هذا بعد تعليمهم التطبيق كانه قال اذا علمتم كيفية الطلاق
 قالوا جب احد الامرين وقيل بل معناه الطلاق المحقق الرجعة
 بناء على كسبي فكم في قوله وبقوله ان احق بردين من ان
 ان شئنا ان لا رجعة بعد الثالث فالحق على اصله والى علم
 ظاهر ما كانه قال اذا طلقتم طلقين قالوا جب ما مسكنا الرجعة
 او تسريح بتركها ولا جاركم اه بيان نوع الطلاق بما اولها ما
 وعقب الطلاق اقتداء بقوله كانه كل ما فلا جارك له اه ثبت
 ان اكله طلاق لافسح بالوجهين واحد كور عقب الفاء
 ليس نفس اكله اذ هو علم من فهمه الا ان يافاه والى كونه
 بعد الفاء بيان كانه قال اذا علم اكله فلا جارك فيه
 نزلت في اكله آه روى ان جميلة بنت عبد الله بن ابي كانت كت
 ثابت بن قيس بن شماس وكانت بتغضه فان رسول الله
 علم فمات لا امانات ان رجوع راسه ورأسه شئ وكان قد صدقها
 حديقه فاضلعت وهو اذ خلع كان في الاسلام قلنا لو
 سلم آه انما الزيادة لان تعقب طلقه طلقين بما كانا
 اولالا يستمرها ولا ترك العمل بالفاء وهو كذا العسل
 هو ما روى عن عائشة رضي الله عنها ان امرأة رفاعة جأت
 الى النبي وم فمات ان رفاعة طلقه فمات طلاقه وان عبد الرحمن

بن الزين

بن الزين تزوجته ولا حادثة مثل يدية النوب فقال دم ان الزين
 ان ترجع الى رفاعة لانه تزوجت عسيلة وبذوق عسيلة
 لا يقال اسر في جود فان قيل الفاء في الآية مجزوء العطف حاصله
 ان امرؤا بتركيب الترتيب في الذكر لا الترتيب في الحكم بل هو الزيادة
 على الكتاب وذكر العمل بالفاء وفيه ان الآية مع ثبوت دليل على
 شرعية الطلاق بعد اخلع وهو و يكونا في قوله لا آه قال
 تعالى والمحصنات في النساء اما ملكك ايمانكم كتاب الله عز عليكم و
 احل لكم ما وراء ذلكم ان تنفوا باحوالكم محصنات غير مسافحين و
 اجمعين والله اعلم من اخصاه واحل لكم ان تطلبوا النساء
 بالعقد الصحيح على ما دل عليه قوله محصنات غير مسافحين انما
 زانين بالاجارة او ائمة فان قلت العقد شرع ملاحظا بما
 فكيف يصح شرط عدم قلت احوال كونه لازما ما بينه العقلا
 ينبغي بالنسبة لا يقال قالوا لو طلقها قبل الدخول لا مهر لها بالاتفاق
 لانهم اوجبوا المنة القاية مقام المهر وبه ثلثة ائمة انوب من سوا
 من ائمة فمات وقبض ومثقة فان قيل احوال اذ زوج الله عبده
 لا يجب فيه احوال فلا يلزم ثم بسقط والقول بعدم المهر
 لعدم الفائدة في ايجاب وقيل العبد خارج عن خطاب المهر
 وفيه تأمل لب محال لاف فيه اشارة الى ان قوله
 رحمه الله التي كانت من المفعول المستهوان الوض حقيقة

عسيلة

كلم

اعلم ان امره عند الحنفية مقدر بالشرع وعند الشافعية ربه الله تعالى
 الى اثر العاقدين كالبدل في البيع والاجارة لبيان ان النوى
 في قوله قد علم ما فرضنا عليهم في ازواجهم وما ملكت ايمانهم
 لفظ عام وضع لغير مخصوص وهو التقدير وكان امره مقدر
 شرعا وروى ان النوى بمعنى القطع لغة يقال فرض الفارة الثوب
 ان قطع وبمعنى الايجاب شرعا كالعام فرض الله تعالى على عباده
 من صلوات فهو في الآية بمعنى الايجاب بقوله قد يتبعه
 وعطف ما ملكت ايمانهم على الازواج او ملكتهم على احوالهم
 في الامام مع وجوب كسوتهم ونفقتهن عليه فلم يكن لفظا
 حاصلا بل مشتركا واجبا الاصوليون بانه حقيقة في التقدير مجاز
 في غيره دفعا للاشتراك والتدنية على التضمن معنى الايجاب
 والفرض مقدر فيما ملكت بمعنى الايجاب وهذا لا يتخذ
 لا يقال وفي العطف نائب صاحب الفطر اخذ كذا لفظا ومعنى
 والازم كذا في الآية اذ لا يقال زيد يخرّب وعمرو على ان يراه
 من الاول استعماله القرب ومن الثاني السفر كما في قوله تعالى
 واذا خرجتم في الارض اسافروا فيها لان انتهاء القربة بها
 ثم ان النوى بها متضمن معنى الايجاب فلما قلنا معنى التقدير
 تبيين معنى الايجاب ولما كان امره من التفرع لا من
 بالاشتراك قطعنا عن الامور المتقوية عام في التقدير لانها

مطرح

بمعنى التقدير لغير استعماله في شرعا وجام باعتبار كونه في الشرع
 اذ الفعل الواحد لا يستحق حقيقة الا الى فاعل واحد فصاعدا
 اللفظ باعتبار حاصلا يكون تقديره غير الشارح وهو لفظ
 والطال يعني انما تم على الخصم بوجوه النوى حاصلا في ما في
 التقدير والامام الا ان الحكم تعرض للثاني وترك التعرض للاول
 لتوضيح الاصوليين له بدليل اضافة الى امرأة او انقوا
 على ان احل الله الوطئ سوى كسيتين السبب ثم اختلفوا
 في ان ثبوتها بالكتاب وبالسنة امسورة فمنهم من ذهب الى الاول
 لان النكاح حقيقة في الوطئ فحل عليه الا ان كونه اليها باعتبار
 التمكن كما سألنا الذي هو الوطئ احكام اليها بهذا الاعتبار فاجاز
 في الامام ودفعه بوجوبه على النكاح او امرأة لا تزوج نفسها
 وزوجها فذكر الزوج شرط العقد وذكر النكاح شرط الوطئ وفيه تباين
 اجمالا فالاية دللت على ان الزوج الثاني مع الاصابة غاية للحوت و
 اما ثبوت احكام السبب السابق اعني بالاباحة الاصلية فيكون
 على ان النكاح بها بمعنى العقد بدليل اضافة الى امرأة يقال ان
 ان تزوجت وهرناك في بني فلان اربعة ذوات زوج منهم و
 لم يجمع في كلامهم اضافة الوطئ والنكاح انما يجمعها اليها
 باعتبار النكاحين والاصح تسجيدهم كزوج ركبوا واهلهم وصاروا
 بذلك الاعتبار وهي خلاف اللغة واما الاضافة الى النكاح فبغير

حقيقة لانه اسم للتكمية احرام من امرأة كانه اسم للوطى احرام من رجل
 ولهذا لم يصح فيه عزاء اذ انت كالا يصح في التكمين وكونكم انما يحسن
 التكمية بها فلا يثبت فيها الحرمة الا بالدخول الثابت بالنسبة بوصف
 التحليل وذلك ان عدم القود بذوق العسله فقد ثبوت
 الذوق ينسب القود والقود كونه حادثا له بوقد حدث بعد
 الدخول فيصاف ابيه بالقول بثبوت الحمل انما يطربا به الضد فتا درجته
 العسله في قوله دم لعن الله المحلل والمحلل من الكتاب الطان
 امراد باللعن هنا اظهار صاحب الحمله مباشرة مثل هذا الكلام يدل
 عليه قوله دم الاسم بالتبليح المستعار وحساسة المحلل لمباشرة
 ما ينفع عند الطلاع من عود ما ابيه بعد صا حنة غيره اياها والافيه
 عليه ما بعث انا ومن فودته قول العتمة يعني ان الحمل المتحول
 للميتة هو العتمة دون اهل الدار يرجع اكل الحرام وقا اذا كان
 ما كان في يد الق كاف في الحرام مضمون عند كونه خلافا لاد الملك للعتمة
 والضميمة بالعكس فان قيل اكل الحرام حق الله تعالى لله وحرم حق العبد
 ايضا لانه ما حنة ابيه فيبى انما كان كاف في الحرام الصيد المحكوم في
 الحرام قلنا في ما وجد وجوب القطع الا بالحرمان حقا للعبد فقد اوجب
 الله في القطع به لنفسه حقيقة لحياته على العبد وانتقلت تلك الحنة
 فلم يبق للعبد معنى يضاف وجوب الضمان ابيه وجزاء الصيد ليس ياتي
 على حق العبد بل ياتي على احرام او الا اقام بدل عليه وجوبه في الصيد

نحوه

الغير

الغير المحكوم وحق العبد كالم بعصره فغضابه وجب الضمان حكم العام
 ان انتمه الثابت عند الطلاق وخلوه عن الزاين التوقف في حق العلم
 والعمل عند عامة الاشاعة لكونه مشترك بين الكثير والواحد لعدم
 العلم بوقته للقوم وعند بعض ثبوت الادلة وهو الثلثة في الجمع والواحد
 في غيره وعند الجمهور ايجاز الحكم في الكل واعلم ان النزاع انما هو في
 صيغ خصوصية ادعى كونه وانما عند الطلاق بوجوه من الزاين ما
 ذابوا منها فلا يروى ما ان اردنا انما انما ينظم جملة استبان او
 اللفظ المستغرق لجميع ما يصح له وضعا واحدا فاما معنى للتوقف وال
 فاما معنى للقطع قطعا او يقينا فخير ان الى غرضه انقطع الى
 الغير عنه ويقين الى طريق اليقين والتقرر من قبح يقين كما في الحوض
 اذا استقر ولانه يؤكد بكل كقوله في فسي حلا لئلا يكره فلو كان المشرك
 والاستزاق بسا للملايكة كما اجتنب في بيانه الى التاكيد وكثيرا
 يكون عطفا كما قال كحتم لان قسم من الاجمال وان العطف على الاخر
 اظهر للقطع بانه حقيقة في الكثير وفي ما يتوهم في اكثر اكره ليدفع
 بذكر ما ذكر ايضا ولو سلم اي ولو سلم عدم بطلان اثبات اللفظ بكونه صحيح
 فالقوم ربما كان احوط وقيل اي ولو سلم ان ما ذكر ليس اثبات اللفظ
 بالترجيح بل هو اثبات امراد به على ما تقر عليه النزاع في العام وما كان
 احوط كالحرام الغائبين لاحتمال ان يراه القوم فلو حله على الحضور
 صاع غيره مما يدخل في القوم فالاحتياط اولي بهذا في الايجاب واما

في الاباحة نحو كل الطعام والشراب فاحضوا حوط اذ لو لم
 باليوم لكانتم تبا والحرم من الطعام والشراب فلذا قال بان كان حوط
 على اثبات الوقف بالقياس قبل هذا دليل الجواز والشرع بل
 الوقف فلا يرد عليه ما ذكر من شأبهانه ان سورة النساء
 القمر قال في الشريعة في شرح الهدية القمرى تأيت الاقر و
 الطول تأيت الاطوار سورة النساء القمرى يا ايها النبي اذ طلقتم
 النساء وسوة النساء الطولى يا ايها الناس التواكبم والبهلة اللغز
 حتى صار بغيره عمل هذا واراد على كسب الهمالة واكافى البيل
 بالعدم والاعاد على موضوعه ببعضه وبه لا يفرج افادة اعرام
 كما لا يخفى فان قبل عام يكلفناه جواب عن استدلال على الجلال
 من سبب الخلف وحاصل ان الارادة الباطنة متمسكة بخصم العام
 ساقطة في حق وجوب العمل وان الاعتقاد عام كمن ذكر الغيب
 في وسخافهم برفع الامان الا ان هذا خفي بالعام على وجه الاعتقاد
 واقيم السبب الطبيعي اقيم ارادة اليوم في الطب مقام اراد يجب
 الباطن تبسيرا كاقامة البلوغ مقام اعتدال العقل والسر مقام
 احشقة ونفى مفهوم منه قطعا لانه يبعث خبر الواحد بغير ان
 ان خبر الواحد كالمقاييس كيمر الخطا مع ان ذلك الاحتمال صاف
 في حق العمل للاعتقاد لا يقال احتمال ما شئ عن دليل لان عدم
 نواته مقطوع به بخلاف احتمال الارادة الباطنة فاعلم ان قولنا لا يعتبر

في الله

في التبع اوله لا يعتبر في الاصل هو الثاني لان التفرقة بين الاحتمالين
 بالاعتبار وعدم تفاف على ان قولهم ما في عام الما وقد خفي منه
 البعض كفي دليلا لاحتمال الارادة الباطنة ولان عدم اعتبارها
 ار عدم اعتبار الارادة الباطنة في التبع للاحتياط وهو في الاصل
 مستفان ان اى احتمال الارادة الباطنة المتكينة في العلم لا العمل
 ولان الاصل ان قولهم يدان الابوة الظاهرة مع احتمال
 مخالفة الارادة الباطنة يجوز ان يثبت التبع لا العمل لكونه اقوى
 وفي نظره واجب عنه بان احتمال في بعض العام احوال في رتبة
 محضنة لا كسور التخصيم بجملة مستقر مودوا به في الكلام
 ثم ينظر اليه كوسم وهو قليل جدا اذا لا يحتمل التخصيم بغير مستقر
 كالاتماء والشرط والعاية والصفة والبدل ولا التخصيم بغير
 كالعقل والحر والعاية ونقصا بعض الافراد او زيادته لان
 هذه احتملا تلوه مقارنا كما خصه الوقف ان العام حارضا
 واما احتمال التخصيم بالكلام متراخي الذي هو نسخ عندنا
 فاحكامه وسائر الاقسام يترك في ذلك الاحتمال فذلك الاحتمال
 كاحتمال الخاص بماز عند عدم القرينة فقولنا مخالفة التخصيم
 ان اراد التخصيم الله محله الشارع فيه شايع فهو ممان فان
 اراد بيشوع مطلقا التخصيم فهو مسلم الا انه لا يورث بغيره في
 بقاء احتمال في غير عموم لانه كغيره اكثر افراده كما بينا بل لا يحتمل فردا

منه هو في غاية القوة والحاصل ان المحرر غير شايع والشيء غير
 محتمل فلا يجوز فيه احتمال ان يشهد دليل قطري ان قوله لا فرق بين
 ان لم يسم احد المي الف في الاصطلاح ولا بيان ان التخصيص الله
 يوش سيرة في تناول العام الباقي بعد التخصيص قبل واما قوله ولا يور
 شبهة فهو بيان وخبر كونه التخصيص بالنظر في وجه في حكم التثنية
 لان في سيرة المذكورة ولهذا ذكرها ومفهوم ان هذه المحققا
 التي بعضها في حكم بعض لا يختار ما نحن بصدده لانهما في مقارنة
 كما يخصه فاندفع التطويع وفي الاو العام آه لا يقال ان
 لوم كبر قطعيا كما كان ماسي الى م لا يفرق بين الحكم في غير الحكم
 وليس المراد بالحكم انما قدم ذكره في التقسيم اذا لا يمكن ان يكون
 اللفظ الواحد عام وخاصا بل ذكر المعنى وان كان كجستين في علم
 انه لا يخفى طعن ما يشوب كلامهم في قوله يوش سيرة في الاختصاص
 في الاربعة واعتذر عنه بان بدل البعض في حكم التثنية لا احتياج
 الى مرجع الضمير فقامت بوجه تعادل البيع وهو الربا وروى ان الحكم
 الوصفية في حيث هو وصفية يمتنع خلوه عن الضمير كما في استقل
 فانه لو قيل وم هو الربا كان كلاما مفيدا مستقلا ايضا
 قلت بل اه فعلى هذا ينبغي ان يكون جاء زيد من باب القصر لانه يدل
 على الحكم في البعض دون البعض والحق اجماعا او هو ان يراد بالقصر
 دلالة الكلام على الحكم على جميع افراد او على جميع القاصير فاذا ثبت

بالصفة

بالصفة او التثنية او علق بان طم يفيد ذكر كان فغيره على البعض
 اي اثبت الحكم البعض ونفى عن البعض وبهذا يخرج الجواب
 عن اشكال آخر حاصل الاشكال هو ان كون الشرط لقصر الحكم
 على القاصير هو من مقتضى التثنية في اذ اجزاء عند يفيد الحكم على
 جميع القاصير والشرط القصر على البعض وعند الحنفية مجموع
 الشرط واجزاء كلام واحد وجب الحكم على القاصير وسكت عن سائر
 القاصير فان قيل جعل مستقل قد يقال المراد به مستقل هو
 وترك التقييد بما على ما سبق فذكره فيه تسامح به يعني ان
 الحكم احسن هو انه كذا وكذا لانه ليس كذا وكذا لان العدم لا يلد
 بالحس لانهم عدوا نحو العمى من الحيوان فان قيل آه حامله
 ان الحكم اذا كان في المكاتب ما قصادونه القاصير وام الولد كمن
 يتاخر الكفاية بالمكاتب لا بهما مع نقص الحكم فيه لا فيهما لانه
 ذلك اعتبار الرق يعني ان تأخر الكفاية باعتبار الرق لغيره
 فتحرير رتبة واحد حر رتبة لا بد اكامل الولد والمكاتب بالعكس
 امر حر يد الارقة لانه بعد ما بقى عليه درهم ولاننا ارسلنا به تطبيق
 بالاداء وعلق بالشرط عدم قبل وجوب الشرط وهذا القدر من الحكم
 يكفي لصحة التحرير اخفقوا في العام آه اعلم ان ان هذا الحكم
 مبني على الاختلاف في انه اي العام انقسم الى هو مستقل في
 اجمع ام في الباقي فذهب الى الاول طائفة متدليان التثنية واما

ك

حجة يستلزم مطلقا انه يفرض الدور هو سلم عندهم فلا يصح جوابا عما عاين
 عليهم من ان التحصيل بالقياس ينبغي ان لا يقع بل لا يصح لانه يستلزم
 التعليل الموجب لمطلقا ان حجة العلم وبهذا يظهر ان حانواهم من ان
 الجواب عما عاين عليه هم ان يقال ان التحصيل حتميا بل كذا اعتقادنا وعلته
 باعتبار دور الاعتقاد فلا يصح بالقياس بل كذا اعتقادنا وعلته
 التعليل يوجب جملة فيما يتعلق بالعلم كذا التفسير وتنزيل منه
 جهة الاستقلال برسم منزلة ما يوجب جملة العلم واستقلالها
 لا بد من خفض الجاهل والمعلوم على منوال واحد والافاضة على خلق الحق
 في بعض ما لا يتحت العلم كيف ينزل حادثة كان ثابتا كنهه يتبين وحمل
 الجملة على ما يتاثر باليقين عينه توجهه حقا شبيهة بل كما لا يخفى فانه
 قيل خفضه نشأ من قوله بغيره في الثلاثية المروعة من قبل الكرخي
 فان قيل علوم آه يعني ان خفضه اذا كان عمله على وجه البيان
 دون المعارضة ينبغي ان يكون خفضه بالقياس ابتداء ايضا وذلك
 بان يعمل نفس لا يتناول شيئا من افراد العلم بعبء يتحقق في بعض افراد
 ذلك العلم ويدفع حكمه كما تحققت في فيه فالقياس هو ما يخص العلم
 ابتداء فان قيل كيف يتحقق خفضه بالقياس بدون خفضه بالنفس وقد
 سبق ان خفضه في حقيقة هو النفس والعلم مظهر قلنا لا
 اولا مسئلة ان النزاع في ان العلم لا يكون خفضه بالقياس ابتداء
 من غير خفضه صلا باهام لا لم يدخل تحت الايجاب ثم قوله في هذا
 بالجهة مرتبة على وفق ترتيب الشارح لا امتنع باع عبد الله لا بهذا
 كجبهه من اللفظ ان كان نظير الاستشكال الكلام في استثناء العلم

والثانية

والثانية نزاع في ان الخاص لانه لما جبهه بينهما في الايجاب ينبغي قوله
 لم يدخل تحت الايجاب الا ان الامر بالايجاب في قوله لما جبهه قول الباع
 بغيره من قوله لم يدخل العقد وفيه نظر لان حاصل السؤال انه
 اجيب بان جبهه بينهما دليل الاستشكال والالكان لجبهه بينهما عينا واما
 صحة جبهه العبد فيما اذا اشترى عبدا ومكاتب او مدررا فليس لانها
 الشئ لانها الايجاب الصبي اذا الايجاب هي بينهما ويجوز انكم في الاخر
 لم يباحث في كذا شئ ورواية بان حاصل السؤال هو ان اعتبار هذا الاستشكال
 باعتبار ما عاين عليه في الايجاب كالميل الى جبهه في الغرض بالبيع واما عند عدم
 صحة باختيارهم لم يلو في الحكمة واجيب بان فيه تقرير او اقرار بشر
 حيث ضم حاله في البيع لترويج المبيع مطوية على الجاهل
 آه وذلك لكونه مطوية غير متعارضة لتعارضه في البيع ولم ينف
 في الترجيح مطوية احد المتعارضين كجمله الاخر لا بد من ذلك يعني ان
 ان معلومة لا بد من ضم حاله في البيع والالزام ان لا يدخل
 في صورة جبهه في العلم لم يات في هذا الاصل من العقود والانعقاد
 هذا على كل حال في القابل اصله في اللفظ بناء على ان العبد كونه فاعلا
 منه ثم الانعقاد وحاصل النظر ان اصل العقد ثابت والاصل في
 العقد الثابت المسمى بالمال وحسنه لذلك اعطيت حكم العقد حاصل
 ان انعدام الحكم في حاله من كل وجه يستلزم انعدام الايجاب في حقيقة الال
 انعقاد العقد ليس الايجاب في حق الاخر كجبهه من الشئ
 واما عدم الاستدلال انعدام الحكم في احد وجه انعدام الايجاب في حقيقة الال
 ان انعدام الحكم في غير ما ثبت ضرورة فلا يتعد موضوعا وفيه

ثالثا

باعتبار

تقرر لا يستلزم ان لا يعم العقد في اختياره انهم قد بان شرط
اختياره غير ذلك غير التنبؤ لما السبب في الاعتقاد بل في ان
يحال ان التمثل بالنظر الى حكم جمهور ابتداء وان كانت جملة
بالنظر الى الايجابيات بخلاف الحكم بقرائن جارية التمثل فيه طارئة
بالنظر الى الحكم والايجابيات معا فانهم والاولى انما هو المصروف
لان كفاية بل من اقسام اللفظ في غير العقد في التماثل للفظ المتصرف
بالقوم وقد سبق توجيهه وهو انما انظر الى قدر اللفظ
المعطاة كانه في قول العلامة الكلي موداة اوله لا يميز بعد المعنى في بعض
النسخ من استيفاء المعنى وهو لا يوافق لفظ الكلام لا يقال في حكمه
فان معنى فقهه فقط لان المراد به ما هو مجموع اللفظ ومفرد المعنى على
نكاح ما في لغة العامة بمعناه فقط ومعنى كمال اللفظ عا ما بمعنيته كونه
مجموعا وذكر استناده الى التماثل في مفرقة لفظ او تقديره كقولهم رجال
فانك اذا قلت رجال فكل من قلت رجالا الى ان ينتهي وتناول
اللفظ بدون مفرقة المعنى غير متصور بل لانه يشبه ويحكم به
وهو ما هو طالع ارسطو وهو حال قوام والتوهم اسم لما في الرجال
لانهم التوهم على النسب لا يقال ما ذكره من مضمون غلب الا بافكاره والعيون
لان المراد بالجميع هو له تشبيه الا ان النقص في رجحان رجحان
غير مفرغ وقيل ان شئ قد يقال في مجموع اقسام التشبيه والجميع هو
وتوحيد الضمير لهما على حدته كان النقل النقل بالسكون والتماثل
عطية التعلق من حيث لا يجب وبالمحرك الغنية والجميع انما كان في
يخرج الى مفرغ جميع الاحاد ويريد ان اطلاق الجميع وما في معناه على ان
عدها في التسمية

فقد

عدها فان من التسمية الى عملا كونه الى انما هو باعتبار حقيقة مفرغ
الذي هو جميع الاحاد في كونه السبب في الاعتقاد انه مفرغ وبين تلك
الاعداد كونه در جمل بين افرادهم وان الحكم في مفرغ باللام بالجميع
واسما في ذلك كيف يجمع اطلاق نحو مفرغ من اطلاق على عدد كان في التسمية
الا انما في ذلك السابق الى ارسطو اسم لما دون العشرة في الكلام في
القول في كونه ان مدلول اللام التوهم في كونه مفرغ من اقسام الطبيعة
فانما استغراق حقيقة كمال او عرفة حقيقة كمال في مفرغ واعلم
منه في المفرغ مدلول مفرغ التسمية والاختلاف في ان الحكم على كل
جمع او فرد مفرغ اختلافهم في بطلان معنى الجمعية في اقسام التسمية
بالاحاد في التفسير في التكرار الا انما في العدة او بالنسبة كالاخوة
فانهم كمال الام الى السدس يتوارثون كما عند علم الامم والاولى
وجوده لوانه التماس التواتر ان يكرر مفرغ كمال كذا في التسمية
لما وراى ابن عيسى رحمه الله فيه دلالة على ان الجميع
حقيقة فيما دون التسمية وهو مفرغ من اقسام اللفظ في التسمية
واما استيفاء التسمية في انما يتم على عطفه دلالة الاجتماع والافراد
فما في قوله من اللفظ في اطلاق عند عدم اشتراك الصيغة
وقد يقال بان المراد بالتسمية في مفرغ من مفرغ حدده هذا اذا
كانت صفة محبة حالت في الافراد وبعد ذلك في التسمية
بانه مشترك في التسمية والجميع مشترك في التسمية على ما فيهم مفرغ عبارة
اصح والافراد كمال ان يقول لانه مفرغ من اقسام الطبيعة واحد كان
الغير اوله وانما كان بعد لانه انما في التسمية بالجميع كونه في التسمية

تحت

مخرجهم الا انهم يزعمون حقيقة في الاشياء اجتماعا مبرحا جميعا
 ثم يدعون الى التمسك بغيره فوق النصف في الامور التي لا تتوزع
 لان الشراء ان اقل ما يشترط اثنان او ثلاثة ووقع في جميع الحكماء هذا الا
 يلزم لتوزيع قوله فيجب كتحصيل الحكم عليه من غير وهو ظاهر
 وعن الشافعي بان لا يتصور حمل الامور على الاستزاد بعين الشاهد
 في مثل المنع فلا بد من امكن ان يستزاد في الاثبات كما يتصور على
 حمل على تعريف الجنب من غير حصول الاستزاد في الشيء فصار كالنكوة
 الواقعة في شيئا النقي ثم قال ردت احد اركانها في غير هذا الوجه
 لا مطلق الوصف فليكن انما يكون انظر في الامور التي لا يتوزع
 التي لا يتوزع لان الوصف لا يستلزم الاستحالة يجوز ان لا يوجد
 في الجسم او قال في هذا يقتضي عدم بقا احد لول الحقيقة فليكن
 فيه للبعث هو الاقفا مع الاستشهاد على حازم مروي عن العتيق
 يعني لما انعم الله على الامم انما ارجع الى ما روي عن يوم ومع
 الاثراء في حق حصول الرجل غير من امرأة غير من هذا الجنس في ذلك لا
 يقتضي ان لا يكون امرأة افضل من رجل الجبر ان يكون الجبر في اصل
 في حق كل فرد من الرجل افضل من جنس المرأة هي صفة على ان فردا
 مع كون خصوصية فرد من افضل من خصوصية افراد من لان حكم
 على نفس الحقيقة انه قبل هذا في جانب الموصوفين فاذا وجد في الحكم
 فالامر بالعلم فافهم واعلم ان تعريف المبرح خارجي لكونه عبارة عن اثار
 لا الحقيقة المعنية لم يجعل من مخرج تعريف الحقيقة في تعريف المبرح
 الذي هو تعريف الاستزاد فانها من مخرج تعريف الحقيقة غير ان
 العلمارة

الاشارة الى نفس الحقيقة قد يكون بحيث لا يقتضي اعتبار الاثراء
 وبمعنى تعريف الحقيقة وقد يكون بحيث يقتضي اعتبار الاثراء
 وح اما ان يوجد قرينة البعثة كما في ادخل السقف ويسمى غيرها
 في هذا اولاد وهو الاستزاد ومنهم من جعل المبرح والذنب في امتحان
 المبرح وارجح وقال في ذلك بعض افراد الجنب خارجا او ذنبا
 نحو دليل الذي لا يشك ان الذكر لا نكاحه من قوله حررا مذكورا في هذا
 في المبرح في علم ذلك البعض او من علم على جميع افراد ووقول الحكماء
 لانه اذا ذكر بعض افراد الجنب خارجا او ذنبا مبرح في ان المبرح
 عنده مما قسم المبرح خارجا لان الشارح على كلام رحمه الله عليه
 على الاوفا ورواه عليه ورواه وهذا معارض في معنى ان مبرح المبرح
 الذي هو وهو قطعية ثبت البعض معارض في معنى الاستزاد عليه
 وهو كونه اعم فائدة او معاد قطعية ثبت البعض منه كما
 غلبة الظن يكون مراد الالفاظ بانه مراد منه لا يتصور بينهما
 التعارض منقوض بتعريف كماله او يباله فيقول البعض
 باعتبار الحكم فان الحكم كماله البعض او على الكل فهو على البعض
 متيقن وتيقن كماله باعتبار الوجود المحقق في مبرح
 لا باعتبار الحكم اذ يكون من الحكم خصوص الفرد فلا يلزم
 منه الحكم على الطبيعة والحقيقة من حيث هي فانها في النوق والذنب
 الاثبات فانهم اظهروا لانه علم نفس الحقيقة الغير للثبوت
 بها وبلا كسم وفي بعض النسخ في هذا المبرح وهي اصل ان علم النوق
 في المبرح الذي هو اظهر منه وتعرف حقيقة لان دلالة النكوة على حصة

غير معنية اظهر ذلك على نفي الحقيقة وانه لا يكون ذلك
على حقيقة غير معنية اظهر ذلك على نفي الحقيقة وانه لا يكون ذلك
الذي هو في الحقيقة كالنكاح مما يدل على ان النكاح لا يكون في الحقيقة
هو تعلق الاكل والشرب وليس كذلك لان النكاح لا يكون في الحقيقة
التي هي في الحقيقة كالبياض فان الام فيه كالتعريف للجنس على ما
لكن يتغير صفة عم كالأجزاء والأعضاء وكذا فانها صفة
تغير عند الاضافة لا كصفة استغراق محض بحسب دلالة
لأننا نقول الصبي آة لا يكون به نفع لان غاية الامور ان يكون
مستشفاً على ان المستشف من جيل فراهو الجوع والحرارة والبرد
ويكون ان يقال ما ذكرنا على ان الاستغراق في الحقيقة المراد حصول
اللفظ لا ينقص بجوارحه من هو الرجل الا ان يدان المستشف منه
في الحقيقة هو الرجل ولو قال انما هو مدلول اللفظ او اصل اللفظ نحو
يطلق ربه في هذا الرجل لا سيما لان المكان اولى لا عدم تزوج
جاء في المتن متفقاً فيها على ان لا ينقص عند اراق الكحل عند
التقصو كما في لا شرباً انما الزرع الكون لا حافية لا ينبت الا
بالنية اي لا ينبت بحجج اللفظ بل كبحاج الى النية كما في لا يصح
فانما حاصله انما اعترض عليه ان لو اقول لا ينبت الا بالنية مستقلاً
في معنى من ليس كما حصل في هذا هو اعطاه فذكره من جوارحه
الزكوة الا في هذا العلم ان حرف الزكوة في فقير واحد كونه في هذا
لست في راجع فان عندك لا يدل ان يعرف الجميع الا في من يعطى من كل
ثلاثة لان اقل جمع ثلثة لما ان قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين
الكل مائة

مفسر

ان كل مائة من ثلثة مائة على كل واحد من الفقراء والمساكين
بهم بغير انتم الامور بالاحاد ومثبت كل من هذا النوع
فمن من فكل من غير لازم وانه يابى ما ذكره من الاستغراق والجمع
فان مقتضى المصلحة ان يكون حرف الزكوة في فقير واحد حاصل
والفائدة ان يقول لم لا يكون آة اجيب بان لا ينافي النفي الموقوف على
اي بيان قوله انما تزوج النكاح انما تزوج في فقر اللام بالنية
على الحكم الشرعي فيكون النكاح هو العقد الذي هو في الحقيقة لا ينفك
العدول بالجمع الا ان كانت معمولية لحرف النكاح في معنى آخر لا يكون
اشاراً الى ضموم حيث انهم على ان لا ينفك عن عقد النكاح الذي
غير تقدير عدم محض فمقتضى الاستغراق ان يكون ثلثة وراهم لان
في ربي تناول الدرهم وغيره من الدرهم بيان في فقر اللام
للصحة في ربي اليه وكذا اياها بالجملة وشبهه بالنسبة معروفة بين
الثاني فقر اللام اليها فاما عند الامام فاما في فقره على الثلثة
فمساعدته الى العشرة وفقره الى اكثر من العشرة واعتبارها وقيل ان
ان اللفظ واللام للثلثة في حقيقة فكل من سبب اياها فذكره
ايام واما ما زاد على ما يقال احد من الفقراء والمساكين فانه
باعتبار الشخص او وليه لانما نقول في قوله لا يكون في فقره باعتبار
للآية لا يقال في فقره الا في فقره اعم من السلب الكلي غير مفقود
فلا موجب على ان لا نقول في فقره الا في فقره الكلي بهما انما يراون
حيث انه سلب كلياً من حيث هو وهو وقد يرد على الآية اي على
تقدير ان يكون السلب كلياً بان الادراك بالجمع كونه عبارة عن احاطة

من دخل آفة النور بين من دخل آفة الضل والضلال واليهما
هو ان فحين تعرضنا لكل من على سبيل الضلال ونثبت حكم على سبيل الهدى
في بعض المسائل هو ان كل من خلاف نحو قوة ورقة فان التعرض
فيها لكل من على سبيل الهدى والى وصفها لحمة تحلة كحشرة
وح يكون طريق التعريف هو الام او الاضحة لا يقال اذا قيل
حسن على ان الاول علم والاضحة وصف فالمعزة قد اتمت فكرة
ولم يخف طريق التعريف فيما ذكره انما نقول الكلام فيما اذا كانا نبيغ واحد
وعاد كذا في هذا القليل ووجهه انه يعني ان جعل ابن كلام
عكس على المعنى ان يغلب ريس على سبيل على ما قالوا ان المعنى
اذا عرفت آفة منقول في ان هذا كذا في معناه انما هو ان كذا
مينا معانيل من الكثرة المتغيرة والمقصود بيان حال المؤمن وانه ان
مع الكثرة من سيرة اعطى حركي الدارين وهو في الحقيقة ليس
للمؤمن الظاهر في العموم وعدمه والظاهر ان من العموم هو
الوضع لا الوصف لا شتر كما فيه انما قال الاظهر لا يقال ان
يكون عمومها من جهة كونها في الابرار التوسيع في العموم حيث لا
يتقاسم معناه وانما هي في العمومية من جهة انهما بصفة
عامة فتلك الجاهل يتقوى من ان من العموم بخلاف الكثرة الموصوفة
بصفة العموم للاختلاف في عمومها فان قلت لو كان عمومها بالوضع
لما اختلف في كونها عيسى طرية فهو حركي التالف يجوز ان يكون
او امراد كالموضع النوني كمال الوضع قال ان كلمة الى من بصفة بصفة
عامة فهو للعموم الا يرى ان يوما ان كذا عينا ان هو لا بصفة

هو الوصف هو ان الامم صوف بان يوما في قولنا والى الله اقرنا
الا يوما اقرنا في علم العموم وصفه فلما لم يكن مؤلفا اذ يمكنه الترتيب
في كل يوم مع ان الوصف فيه من الامم كذا في انما اقرنا الا يوما
بدون الوصف فانه يجبر علينا بعد الترتيب مرة واحدة بعد القوية
من ذلك اليوم وها هو حقا الكسوف ان من اسباب التعقيد ان اذاه
ولدت جارية واد فاد في ان من حيث من حيث في حق الولد قبل
الدعوة فان لم يكن في ان الولد ولا نسب ثم اذاه في حيث الشب
وهو المبنية على التعقيد من انما عليه او من انما احد من الملك
والاخر المبنية وهي متأخرة في حق التعقيد البير فثبت ان المبنية من
اسباب التعقيد اقرار لا انشئ لمنه من الانشئ قوله من ملكة
وهو فاما اذا اتصل به دليل الكذب كالمزول والاكراه وغيرهما وفيه
نظروا وجهه منع تبادر التعقيد منه عند عدم تعذر معناه في حق الجاهل
بشهادة الموت التبيين البليغ او الشفقة فان قيل في حيث
مكرمة آفة حاصلة انما اذا تعذر المعنى الحقيقي وجب تخصيصه لا قرب
ايضا او هو من انما هو وها هو قبل الجواب ان الطلاق الكونية عبارة عن انزاله
ملك النكاح بعد ثبوت لا يكون من احكام النسب وهو من احكامه هو
انشاء اهل الحلية بما لا حصل وذلك حقا فلا يمتنع في ابطال حق الغير
على انه استعمال فيما وضع انما لا استتارة في الحقيقة ليست اللغز
بلغ المعنى ونسبنا الى اللغز كنسبة كمرية الاحال السنية كالمركبة
والحقيقي ان الاستتارة آفة في ان الاستتارة استتارة كانت مجازا
لغويا او عقليا واستتارة في الاعلام او غيرهما لا بد من انما

فنعلم ان هذا لا يتحقق فيكون كذا لا يكون وهذا يمكن ان يحيل معارضة اه
 يعني ان الجواب يمكن ان يكون معارضة بان يقال ان ذلك يمكن ان يكون
 اشتراط امكان المعنى الحقيقي في مجاز لكن عندنا ما ينبغي وهو ان مثل
 احوال باطلة استغارة مع احوال المعنى الحقيقي ويمكن ان يكون متعام
 الشك في ان لا يمكن اشتراط امكان المعنى الحقيقي في احوال باطلة فانه
 استغارة مع امتناع المعنى الحقيقي فيه امران متضامان يريدان كون
 اللفظ حقيقة في معنى مع نصيب منه فانه عن اراقه فذلك المعنى ان
 متضامان بلا شبهة فان قيل المتضامان انما يكون اذا كان في كل المعنى مراد
 وغير مراد من جهة واحدة وكيف يمكن ان يكون مراداً من جهة متما
 لك من مراد وبدون ذلك لا اعتبار غير مراد فذلك للاعتبار ان قصد
 باللفظ فظانه ليس حقيقة في معناه بل في الاعتبار والافاق المتدافع على
 حال فاعلم ان الحاجة الى ما قبل الالبين بالمشق لانه لا دلالة في الكلام
 عليه ولا دخل في نصيحي احوال كالأول والثاني و اعلم ان هذا ينبغي
 اذا كان مثل زيد المراد لا يثبت به العشق كما دل عليه علماء الأصول في اجاز
 لا تجدي نفعاً ونحن نقول هو استغارة بتفسيره بمراد قالوا ان المعنى
 به في كونه زيد المراد استغارة في معنى قائم في الحلال وهو قابل
 هو مستعمل في معناه حقيقة فلا متناع في الحلال وجب التحمل على حذف
 اداة التثنية في الجاهل الاستغارة واعتراضه عليه الشرع باعتبار القسم الاول
 والمثبه هو انما هو ان الشيء لا يزيد بل يتعلق احوال لا يقال انما خلا
 الاصل الا انما نقول ان هذا ينبغي ان يكون غير ترجيح بل بما كان يمكن ترجيح
 احوال كونه المبلغ واغلب في قوله لا يتصور تشبيه مفهوم الشئ بالمراد

لا اداة بيان

اداة بيان

المراد

المراد اذا حمل المراد المعنى على ان لا يتم تصور احوال تشبيه كونه معلوم
 ان هناك قطعاً مقصوداً لا يشبه في الحقيقة فان قلت استغارة مراداً هو
 المراد من الشئ لا مفهوم الشئ قلت لا تشبيه في ان التشبيه هو المراد
 لا المفهوم المحل والامر ان لا يتصور التشبيه اذا حمل المراد المعنى على ان لا
 كما مر واما يتعلق احوال في فعل قوله السد على وفي الحروف فبما ان اسم
 اجتناب خرج عن معناه الحقيقي واستعمل في معنى جري او جريان بل يكون المعنى
 الحقيقي من قوله على سبيل التبع والاستعمال فيها هو لازم من مفهوم من في الجملة
 وهو المراد وكلف في اجاز لا احوال وبما فونه به في الجملة الا وهو ان خلاف الحقيقة
 فانه لازم عقله مطلقاً في احوال احوال في الجملة في اللفظ يستعمل اللفظ وهو مقتضى
 الحجة في ان لا يكون مقتضى احوال مطلقاً وكذا ان اللفظ المقدر لكونه في كون
 اللزوم لا نزاع في جواز عموم وانما النزاع في ان لا يشترط في الحقيقة الكلام ولا دليل
 عليه للتوضيح لا يتصور مع الكلام بل وانه مثل امكان النزاع والمفهوم
 فانما فصل في الكلام وانما هو كونه في اللفظ ولا يشترط في الحقيقة ولا يشترط
 فانه على ان لا يشترط في الحقيقة من كونها اللفظ فانه قبل قد سبق اه
 قطع عن احوال الجوز في الفاظ المعنى لا في صيغها فلا يلزم من استغارة
 لمعانيها اجازية استغارة في صيغ المعنى فانهم ومع ذلك امرهم تصور
 النزاع في احوال تعطيل عدم عموم احوال كونه في جبهته المتكلم غير مقتول
 لان احوال المعنى لا يجوز ان يكون لا احوال المعنى في احوال كونه ان يكون لا احوال
 المعنى العام بان لا يكون لفظاً ولا على جميع فراهه حقيقة في مضمون
 لا احوال عدم شاملة هذه الضرورة للمعنى بان لا يكون في الضرورة في جبهته

السمع قال نعم متافا ترا ليس في هذه المنة من الظهور وانما
 يلا بعض الظواهر الخفية من جهة السمع لتصل الكلام وان كان النفا
 بالنظر اهذه الاستعمال مجازا حاصل ان الكلام يلحق به حقيقة والجاز
 هو المسمى بالحقيقة والجازي وان كان استعمال اللفظ فيها مجازا
 لا يلحق بها بل كقول اللفظ حقيقة ويجاز فان قلت هل يتصور
 يلحق بين الحقيقة مع كمال اللفظ حقيقة قلت نعم بان براه الحقيقة المجازي
 للزوم الحقيقة لا استعمال اللفظ فيه الا انه لا يكون من محل النزاع
 على استعماله في قوله الله عز وجل رجيت انه نذر حقيقة يابى بموجب
 لا يقال الحقيقة حقيقة خبر ان ينعى الوجود بل هو ما يراه الاعيان
 ينبغي ان يكون متفقا عليه في جميع الصور وحاصل خبره ان اطلاق اسم
 الخبر على الكل انما هو في الكل المحقق الذي هو اسم واحد وليس له خبر
 ذكره ليس من القليل اذ لم يثبت ذلك اورده عليه ان هذا مستلزم
 النفي وعدم الوجود ان لا يدل على عدم الوجود وروى ان عدم ظهور الشبهة
 في امثال بقاء عدم الشبهة كقائه عدم وجدان الكفاية في
 امر كل مقام اخر قلنا الموضوع للحقيقة حقيقة وحده قبل
 عليه في يلزم ان يكون الوجود معتبرا في الموضوع واخره فيه حتى لا
 يكون رادته بدو رادته الحقيقة حقيقة وليست كذلك وفيه نظر الجواز
 ان يكون الوجود شرفا كقول الحقيقة الموضوع له حقيقة لا واخره
 فيه والقرينة انما تعرف غارا او من حيث انه حقيقة لا من حيث
 هو هو كما في علم الجاز لا يقال هو معنى الحق انما هو انهم
 اجمعوا على ان المراد بالعلم في قوله اول اسم الله تعالى الحكيم
 ما لا يشبهه صغيرا طيبا اما الوطى مجازا فيجمل التسميم الجواب
 باليد فلا كل

باليد فلا كل التسميم فالقول بان الكلام لا يسمي مع حل التسميم
 مخالف للاجماع واجيب عنه بان عدم القول لا يثبت لا بد من
 فيه خرق الاجماع اذ لم يرفع امر متفقا عليه في قوله بان عدم القول في
 قوله قول الله تعالى ان الله يسميهم ما يشاء بل هو من الصلح في قوله
 طعن الله اه ارضى وعطف وهو من على التوسع لان الامر
 في الدعاء ان يكون حقيقة لقوله الله عز وجل يا ايها النبي ان الله
 يسمي بنيي الى الرب ليرفعهم ليرفعهم ليرفعهم ليرفعهم ليرفعهم
 لطرية فيثبت ما هو في شبيهة واسم الانبياء من حيث الظاهر واول
 الخروج يقال هو ستم وبنو تسميم الا ان الحقيقة يتعين بالادارة
 فيجوز صورة الاسم في شبيهة فيثبت الامان لكفاية شبيهة
 حقن الدم لا يرى ان اسم اخلاق الكافر نزل لا تملك او معاه
 الان في الاثبات للتعامل قطعه الكافر ما كانه ثبت بصورة
 اسم الله ان لم يكن حقيقة والاسم عليه حديث عن النبي
 ايما رجل من مسلمين استرا الى رجل من العدو وان كان فلك ان
 جئت فمكثت فانه فهو آمن فيجوز ان لم يفهم قوله ان جئت فمكثت
 او لم يوسع فيثبت ان مينة الامان على التوسع لكنهم اصول
 ان كان قبل المكاتب استرا الى اياه يصير مكانا عليه فيثبت
 الامان بهما ايضا بشبه الاسم حقن الدم قلنا جعل التسميم
 بهما متبعا لما هو ضرورة اسمه استعماله لا على شانه كونه
 ملكا لانه ويؤكد من ذلك الضرورة بان كان احراز نفسه وملكه
 بالاسم يتحاشى وبالله السلام مشعر بان وضع القدم حقيقة مشتر

في قوله
 بنو تسميم
 بنو تسميم

في مطلق القول من قبيل إطلاق السبب قبل قبوله
 يكون مراد من قال به حقيقة في القول عايشا به حقيقة توجبها
 كونه من أفراد القول المطلق في تفرع الخلاف وهو وهم لأنه
 ان المراد به الخاص من حيث هو خاص بمجرى الافلاقياني
 للنسب بالقول كما جاز أعز جزء الزمان الى عبارة ضمن لفظا
 الجاز في العبارة وذلك على معنى او كلمة على معنى في لسانه بعضا
 حروف الصلة كما في بعض النسخ انه يجب ان يراه بالنسبة الى الآن
 المطلق ليقع العلاقة وتقدر حقيقة لا يكون في الاول الا في
 خبر او استخفافا فان معاد الثاني غير معاد الاول والسكر
 لكونه على عدم في جنب الاكثر وفيه نظر لان مراده بالعمدة ما يقبل
 التقدير بالعمدة سواء كان كالحال للعمدة والى اذا قلنا كمرزوب
 يومنا اذا كمرزوب بالاستدارة واخرى بالاستقامة الى ان يستوي
 اليوم فافهم بل اوجبان يقال كمراده بالعمدة هو ما يقبل التقدير
 بالعمدة عرفا والسكوت ان كان عمدة الاله لا عمدة غالبيا حيث
 يرتب السرا فلا يقدّر في العرف عمدة اليوم وعاذكم الله
 انه قال الحاصل ان عمدة اليوم في شرحه للقافية ان كان الفعل الذي تعلق
 اليوم غير محدد والمفعول الذي هو صنف اليه اليوم عند اخوانه طلاق
 اليوم اسكن هذه الادارة بالعمدة كمرزوب يوم بعد يوم
 ينبغي ان يراه باليوم الزمان ترجيا الى جانب الحقيقة في ذكره هنا
 كما يتجلى في كجوابه عاذا ذكر في شرح الوقاية يتفهم الجواب ايضا
 عما قيل ان اشتداد الفعل يقتضي امتداد النظر لكن مراد من

لنعم ان يكون

لنعم ان يكون ذلك الخوف مرادها عبارة عن بياض السرا لانه متى
 امكنه عبارة اخرى حقيقة فاعلم عليه ولا يعلم حكمه في غيره
 بدليل العقل قد يمنع التعلق في الاول بافراجه من جهة العالم في
 الثامن بان يراه باليوم الوقت وينظم من اضافته اضافة
 الوقت الى الصمم ان يحل الى الوقت على بياض النظر كما اذا
 انت طالق وقت صياكوكا كما فكرانه يلزم من عدم تحقق صيا
 الارادة والعدول عن اليمين مع ان رجها غير مشر
 اذ ثبت في الاصلية في الحديث ان رجها مشر معظم الا
 ان خبر الاسلام جعله غير منفرد لان امر اوبه بهما هو الذي
 الذي ينبغي ان لا يجب بهم فكان معدولا عن الحرب
 المعترف بالام فلا ينفرد للمعدول العلمية كما في سجع افارقت
 شير موعك قلت فلا يمنع الجمع في شيء من الصمم مراد
 بان كلام الحاصل من قولها بان ان الشريعة التي هي معاد
 لا حكمها بالوجه الشرع حيث قال لكونه في الانشآت ممكن
 ان يثبت للكلام الحق حقيقة وحلا يلزم من ثبوت الحق
 الحقيقي في بقاء ثبوت ثبوت في جميع الصمم حتى في الخبر
 والانشآت العرفية حزمه اليمايل من ان يكون له
 يعني لما خرجت اليمايل من ان يكون مراد بسبب استحقاق الصيغة
 في التذلل لا يثبت له ان الية كالحقيقة مما حو وجعل الشارة

تلك القريب باي سبب كان مدار العتق هو السبب
 نية العتق في شرعية وكونه اليقين المنزلي في هذا القبيل
 لان تحريم الجراح مطلقا ليس بيمين بل يتوقف في كونه يميناً
 على العتق وقد قيل عليه بانه لو لم يكن كذلك لزم ان يكون
 جميع التفرقات الشرعية المخرقة للجراح عيناً كالاعتاق والطلاق
 والبيع وغيره لا يقال في هذا ان يميناً لزم ان يكون هذه التفرقات
 اعياناً عند القصد بل تحريم الجراح

استقرات يمين

لا يخلو من استدل هو كون تحريم الجراح هو ما في مسلم قطعاً
 بل انما قصد وقرئ به كما في مورد الآية وفيه نظر او يلزم ان
 لا يمين في قوله على صوم رجب يميناً لان تحريم الجراح فيه
 لم يجره به ولا قصد فساداً بل وفيه يميناً الكلام انما كان
 بدعي لا قوله على ان الصوم رجب قوله الله على ان الصوم
 رجب يميناً في قوله من هذا لئلا يميناً على ان يميناً
 ذكر ما يصلح جواباً للقوله لا ان يقال على ان الصوم
 رجب في قوله ساء جوابه كونه في الكلام والله الصوم
 وعلى صوم رجب الصيغة تدل على الوجوب لعينه والقسم
 على الوجوب لغيره ولا تنافي بينهما لانه الوجوب بعينه قول الله
 يكون واجبا لغيره كما لو لم يفسد في قوله هذا اليوم فانه
 لو فات يجب عليه الغفلة والكفارة كذا في هذا وهذا يندفع
 ما يقال في انما لان الله وحده يمين بل هو مع صلاته في صيغة
 اليامين يمين وعلى يمين في صيغة التذرية وهو ما
 واستقر في استدل استدل في استدل في استدل
 منهم بوسوسك وعائل الله لا تنافي في ان منتهى كل حكم
 ان يعطى كل حدونه اليقين في استقر بقاء كل الامر في كل
 ممكنية في الفعل واقترانه عليه بما ان شبه الاقاربه
 والتمكين بالاجابة استدل في كل من هذا كل من العبد في الفعل

قوله لا يلزم

وقد رتب عليه الاستلزام في الممكن والمقادير فقط وأما في الالهي
 فليس يجوز تكليف عالٍ في الوجود فصار المعنى امكنه وال
 واقدر على الالههم ووعايتهم الى الشدة وقد يقال في ذلك الالهي
 واراد به المقادير لما فيها من غلظة السببية وكذا كل
 في الامر على انه يعني الاول متروك للقياس بغيره ثم شأ اذا كان
 بالايضا شرعا لا يكتفي به في شأ وكذا الثاني بدلالة العقل
 وقوله انما اعتدنا للعلمانيين نارا اي للذين عبدوا الله نارا
 فكل في الامر من غير التبعين والالتزام بالشرع والقدرة على
 من صدر منه الكفر وترك الالهيان فالثاني في قوله على التبعين والالتزام
 ثانيا على الفعل والاول على الترك وهو في قبيل ذكره في الالهية وادارة
 الاخر لمعاقبة بينهما اذ امراده من مثل هذا الامر الشهي فانهم
 واما بالالهية فيكون من سببية العمل الهما في مقصود التعبد
 الى الله تعالى والارادة بنية العمل التي ترك التعبد الى الله تعالى مقصودا
 بناء على ان المقصود لهم انه كانه ان نقول للعلم ان المقصود
 من عبادة عزم ما ذكره بل اهم المقاصد من بيان ثمرات الاعمال
 في الثواب والعقاب اما اولها قد يقال ان قوله عزم الاعمال بالبيان
 واقع في معرض التحليل المعكوف من بنية المؤمن خيرة عمله وكما انه
 قبل بنية المؤمن خيرة من عمل بالالهية لان ثمرات الاعمال انما تكون
 بالانبياء ببيان الهية فانما تتركها على ما لا يستدل بالبرهان في موافقة
 الحكم

الحكم الدليل فيمكن ان يكون من الثاني بعد ما علم الاستلزام علم
 الوحيد ان علوم الوصف بالانبياء في ان يجوز لا يتم جميع
 ما يصلح له الوصف بالانبياء في ان يجوز لا يتم جميع
 احدهم عن غير الحقيقة والجواز وعن الثالث بيان الكلام
 في بناء عموم المقدرات التي في الثواب لا فتن في عموم قولنا لا
 ثواب للمؤمنين بالالهية بخلاف قولنا لا ثواب للمؤمنين بالالهية لان الظاهر
 ان قوله علم في الاول محل الثواب وفي الثاني بالهية في قوله لا ثواب
 احدهم لا عام في الجواز عن غير الوصف في قوله لا ثواب للمؤمنين بالالهية
 هو بناء على علم لا عام بعامة وعن الدليل بان علم كلام
 المحقق هو ان يثبت الثواب بنية الله تعالى حقيقة او
 حكما ولو لم يثبت بنية الله تعالى لم يثبت الحكم الاول لا يلزم من افتقار
 الوضوء الى الهية في جهة كونه عابرا في افتقار جهة كونه مضافا
 لله تعالى والذي في حقيقة الطبع السليم هو ان الحق لله تعالى
 محبة ولا مفضل بها عند الله تعالى بالانبياء وعن البين اوله ليس
 باعتبار ترتيب الثواب لا باعتبار الهية والفرق في ثمرتهم من
 تحقق في توجيه الكلام على وجه لا يرد عليه انما هو في نفسه وقال
 انما الاعمال بالانبياء بما يربو به لازم من لوازمه والالتمس الكثرة
 وهو الحكم لانه عزم من حيث انما يعمل به فيكون مقولا لشرع عابرا
 الذي يربو كالهية والفرق والاخرى كالانبياء والعقوبات

ر
 ح
 حال

واما اختلاف الحقيقة ومناطها فقد ينطأ الاول بحقق ما ينشأ
 عليه التمسك بجهة الخيرية ولذا ينصرفان اجمالا في ظن حقيقة
 والكرها فلا يرد انه معا والاتسار ما يتحقق معاني الاول وينبأ
 معاني الثاني ووجه ان الرتبة الاولى من المصالح هي حكم على التبعات
 بكارهية الحق صارت مشتركا وهو مراد الشواهد والخبر الاسلام وان
 الرتبة الاولى من التبعات بكارهية حكم مشترك لكونها دوما
 حكم العمل مشترك كالميل الى الخير والاشرف والاشرف على
 دواعي الرتبة الاخرى اتفاقا لم يلزمه الدنيوي لما مر عندنا وعندكم
 عموم المجازفة فلم يجمع التمسك بجهة مشتركة لكونها بالنية وهذا
 ووجه فاراد لا يلزم من اشتراط بالنية ان يكونا على وجود او
 عدمه وايضا لا يمنع القول به كما مر عندنا اذ نفس التمسك لا يقتضيه
 بل هو من مذهب بطريق استعمال العقيدة لانه لا يقتضيه
 جواب يقتضيه المدافعة ويظهر من هذا الجواب بعضا من جواب المطلق
 لانه قد يكون من غير ان يكون في قبيل فكر الحكماء وارانة الكل وايضا
 لكونه مقتضايا لاجتماع الجوز ان يكون في قبيل ذلك السبب وارانة
 المسبب فيكونه لا يقرر على المؤكل بكل القضا اذ عند الرتبة
 في قوله الاخر بعد اقراره في غير ذلك كماله انما هو لانه لا يملك له
 بامانة تمامه في مطلقا صارا كما يمكنه المؤكل في الاقرار مطلقا
 وعندكم ما يقتضيه القضا لانه هو محل الخصومة في امر فيه يسمي
 في خصوصية

حقوقه حتى لا يوافق هذا الا بعد ان يغير محل القضاء عند بعض
اشياء قال مشايخنا في ذلك المروية المتعار بالشيء الذي يكون
اللفظ في معناه الجازي متعارفا بالتعارف وقال مشايخ العراق
رحمهم الله المراد المتعار بالتعارف وتكلم مشايخنا ورواوا السند
وعلمهم الله الا ان قولهم والثانية قول الامام به بل ما اذا اختلف لا ياكل
لما ناكل جميعا في وقت واحد عند صلتنا اعم من ثمانية لحي
لا عند العمل المتعارف عليه ولا يؤكل لما في جماعة وفي كلام
عز الاسلام آية قيل كيف انتم لو اكلوا من اكلوا لا ياكل
كلية قد عرفتم والآخر لا ياكل اصله وعنده ما كان في الحكم
بشيء ما كان اكلية عنده في العلم لم يجز افعال الكلام بطريق
الجماع الحق الاصل وهو العلم بالحققة والقول بالجماع لا يتركز
فلا يجوز تركه لعموم حكم اختلف لعموم تعلوقه بالجماع فكلية
اعني العلم بالجماع ما اذا كانت اكلية في الحكم فاعني العلم بالكلية
بما كان اول التفسير العلم بالاصل ايضا وذلك في جميع حكم الاصل
الا انه اذا اختلف في الفرق المتفرقة بينهما ليس في احوال
بهذا الملقط بل لا يلامر على ذلك بل الامتناع في التبريد في النور
هو عتقها فصار ظاهرا في حقها وحاشا في كل مطلقة في دفع
بالمتفرقة في باب الغنة كانه الا نسب في ذكره الا النسب
بيان في المعنى في الجملة في قولنا في كل وقت في غير معتد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مكتوب

الله لا ينافي ملك الربي بل يتقيد بحكم الذي هو لازم للنبوة
 فانه ينافي ملك الملك ليطهر الاثر في حق التكم كما قالوا في قوله
 الذي هو ليدخل وهو موصوف بالنسب ليطهر اثره في العقب اذا
 عرفت هذا فنقول لا سبيل الا الاول لان النسب يتحقق ممن
 نسبهم فانه فاقرا له لا يوثق في ابطال حق الغير ولا الاثنان لان
 هذا الكلام لو صح معناه الى لو ثبت موجب وهو النبوة كان
 التكم الثابتة منافيًا لملك الملك وما في وسع العبد ان هو
 انبأ به عرفة من موجب التكم كما التكم المسمى بالنبوة
 لا يثبت ما ينافيه فلا بد من حث ولاية ملك الملك وان كان
 المحلية يثبت شرعا كراهة الا وانه انما هو كبرياء وينقص
 برقيته فينبو الاقرار بالنبوة في حق الخلق اقرارا عليه فينبو باطلا
 هذا من غير الا لا اللقطة ان يعي جعل المذلول الا انما في
 المذلول الجازر في تبيد ان المذلول مطالب بالان هذا اذا كان
 مجرد كتحصيل اللقطة بالجمع واما اذا فاستحققت اللقطة بغيره
 المجمع من غير اعتبار ترتيبه فلا وضع في الجازر لا شخها ولا نوعيا
 وفي قوله والاكثر وان على ان لا دلالة الجازر الا في نظر لا بمعنى
 الجازر بل كونه منافيًا لحكم على خلافه لا يتبع بخلافه بل هو التفتي
 والانساي فانه ما كان طمان تبيد لا فقه او راسخ في نوع التكم
 قبل الاحتياج الى الاعتذار لان المراد به متعارف هو هذا الاستعارة
 اللغوية

اللغوية التي هي اعداد مجاز الى الحسنة اللغوية من
 الخطا بوجه ليس كما ينبغي لان كلام المصنف في اللفظية هما
 في معنوية على ان فيه جبا وهو انه ان اراد ان قبل في
 الشق الثاني كما يدل عليه قول المصنف ٢ ويكنو من التكم
 المتعينة بالجمع في الخطا الاستعارة فلهذا لا الاستعارة
 ليس الا ان ثبت في الجملة مستعارة على اللفظ وهو ولا يلزم
 من قوله في موضع دلالة عليه فيكون هو المسمى الجازر فانه اللقطة
 قد يستعمل جازر في معنى ويكنو من الخطا آخر ويكنو لانه ذلك
 اجماعا في ذلك كمنع الآخر اوضح من دلالة اللقطة الذي هو حقيقة
 في ذلك المعنى الجازر وليس الاستعارة ببعيد فان باء المولى
 ان يكنو اللقطة الموصوف بالجمع اوضح دلالة عليه على قوله الخطا
 فيه من الخطا اخر يستعمل جازرا واما التقييد بكون المشبه
 معقولا او كونه به محسوسا فلا ان هذا المثال ظاهر دلالة
 على المقتضى كما ذكره في موضع المحسوس فيجوز استعارة
 اول آية ها صلاية شبهة على معنى في الترتيب ثم الاستعارة
 له ما يستعمل لامر الله الغائية وها هو ما ذكره بهونه
 شبهة تعقيب غير المعقول بالتعليل في مطلق التعقيب
 استعارة التعليل ما يستعمل في الامم لكونه معلومة في حال
 المعقولة الغائية الا ان يقال للمعقول ان الجذب في ترتيب المعقول

عدم المقتضوع له و قد بان من النسخ ان يلزم من ثبوت الترتيب
 المغايرة في مورد من موارد العلم بالحوادث و هو مستفاد
 من ادعاء خلقنا انما نسبح اذا كانا نكلمهم فلا يقبلون
 الترتيب فيه انه حاصل ظلال الاما ان تفرق ازمته تعليق الازمنة
 بشرط واحد بلو تعليلها بعضها بالآخر و بعضها بالوسط يستلزم
 تفرق ازمته و هو ما عند وقوع الشرط لان المعادلة بالذات او
 بالواقع عند وقوعها على بالوسط و هو ما كلما اذا اعلقت
 بالشرط بالذات فان قلت عطف العاقبة على الكاحلة موجب
 تقديرها في الكاحلة فكذلك العاقبة و المقدر كما لا يخفى في قوله
 مع الثالث في المنطوق فكذلك هو ما قلت تقديرها في الكاحلة
 انما يجب انما يتم العاقبة على ما حكم به الكاحلة و هو حم او الامل
 عدم الاغمار في نوع غير له و طالق في نحو قوله انت طالق و طالق
 بعينه بالامل و وجه سوال قوله لا يتقدر عليه بيان و ما اكيد
 لقوله بعينه و طالق لا دخل فيه لقوله او يتقدر مثلاً اذ قد لم
 و قد عرفت ذلك في مسئلة ترتيب ان هو قوله بعد هذا لا فعال
 بحسب الحال لا كونه في الكلام متعده و هذا امر متبادر
 لازالة ما كفي المتعدي من العار الى عدم قبول الشرط
 عار ايضاً في غير العار بالعار و قيل في رد الاربعة ازالة العار
 عن المتعدي و ايضاً اذ في انشاء كلامه في انشاءه يستلزم

269

روي في القدر واما وجه الحج بين الحرمين فلان في القدر رجا
 بالغ طويلا لحوق العار بالمقدور والقد الجواب بالتحقير
 كل في انفسه واما وجه كونه محمدا واجدا في السكر فكل انفسا
 شبه السكران فاستنار العقل والسمع بالهذيان لكونها جنة
 خيرة استدل على علم الله كانه في كل من وجوه الاول كونها خيرة
 والثاني عدم صلاحية كونهم فاستدل على كونها خيرة لان الله تعالى
 ابتدأ ابونا في الاما ولو سلم علم الله انما كانت ليدل افراد القدر
 ورد الاول بان سخط الاخبار على الاشياء وبالعكس شائع عند
 اهلنا في القدر في الثاني بالجمع والثالث بان افراد القدر
 وكذا في حيزه ففما جاء في قوله ثم غفونا عنكم من بعد ذلك
 احيى الاول فيهم في العطف ولو سلم فلا اقل من انه فكلما في الكلام
 وعن الثاني في صلاحية النفس في القدر بانما يكون باعتبار سكر
 رقة الشرايع في قوله لا تقبلوا منهم شيئا اذ فكلما في قوله
 على حد وقته في قوله لا يقبلوا منهم باعتبار ترتيب العفا عليه الاخر
 وعن الثالث في كونها طيبا واحدا بل انما طيب في جميع بنو
 وكذا في ذلك الرسول فاستبعد العلم فكلما في قوله لا تقبلوا منهم
 شبه بالسكر فاما فاستبعد القدر في شبهة فكلما في قوله لا تقبلوا
 العلم رتبة كازمانه واما في قوله لا تقبلوا منهم في قوله لا يقبلوا
 لا في بيان فعله اخبارا عن كونه الثابتة قبل الاكل ويجعل



مشرف

مجلسه المصلح والموافق
الحاج الميرزا محمد باقر

يكون منسوخا لا اخيره جانية آه حاد كثر من ان يتم التمسك بها
 هو على تقدير طلاق الشك في كونه في الرواية اجماعا وكذا في الاصول
 والمطابق لما يقتضيه الدليل وقول صاحب الكشاف ان لا ايجز
 الشك في جانية يمكن ايجز جانيان لم يتسق الكلام كما فيه من فعل
 واشباهه بعينه وهو بان التوفيق في مقتضى اجمع الا عقيدة بل يكون
 في كونه عقيدة لا ان اعتبارا ومنه ان لا اخبارا بحسبهم لا هو
 الشك في كونه مقتضى كماله والقبيل لم يرد بان مقتضى مقتضى
 بل هو مقتضى ومنه ان لا اخبارا بحسبهم ومنه ان لا نزاع في التوفيق
 بان وجهها الكلام اللازم والتشكيك فيها فيه يجوز ان يوضع بعض
 الكلام التشكيك السامع لغرضه على تقدير التسليم فالدلالة انما
 نعم في التشكيك لان ذلك لا يمسك مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 له مقتضى الشك ومنه ان ينفرد ما يمكن ان لا انتماء فرع الغرض والتشك
 بما فيه مقتضى الدلالة على هذا ايضا لان الاشارة الاولى ان مقتضى
 المباني ان مقتضى وجه كالاية الاولى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 من كل وجه فاشترط ذلك ولو كان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 المعنى ان من اخذ المال وقتل ففعله الا قوله وعندهما يقتضيان
 العلب في الهداية وعند محمد بن يعقوب او يعقوب بن يعقوب او يعقوب بن
 مع ايجز مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 في عام الرواية ومقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

وهذا

وهذا ولما قيل في قوله على وجه الاول انه احب اليه مقتضى مقتضى
 في هذا الوجه وهو مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 بالواو وان لم يحكم على مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 هو ومنه ما خرج به مما يمكن من بيان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 الاول والاخر والظاهر والباطن حيث قال اما الواو الواسطة على مقتضى مقتضى
 الدلالة على اجماع بين مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 الاخر بين فانه جعل مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ان يلاحظ مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 وهو يصير هذا ومنه ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 وهو مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 حيث مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 وعدمه لا يحد مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 المنع كقاعدة لا يحد مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ومقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 او لم يكن مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 غير مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

ر

مقتضى

ك

غير انك اذا قلت زيد فلان ان تقول واليه عطفك
 الا بريد وانما عطفك اليه منطلقا ليس كذلك وقد قلنا في الاول
 ولو قيل لا يلزم عدم كونه متغيرا عن كونه متغيرا من المتكبر
 فاحتمل صيغة هو معنى لا يتم شيئا من ذلك الا انك تقول فلا يعمل بل احدكما
 الا ان لا يصح في الايجاب انما يتغير في احد المعنى الثاني وانما المعنى
 الاول فكل من كان له مقتضى احد المعنى لا يبعينه بغيره ان المعنى هو
 هذا هو وهذا احد المعنى لا يبعينه واذا عطف المعنى في مثل هذا المعنى
 على مقتضى هو والاولى بخلاف لا اكتمل هو وهذا وهذا فانه في حكم لا اكتمل
 هذا ولا هذا وهذا لان او في الشيء لغير العدم والوفاة العدم هو
 والنفي في مثل هذا الاول او مجموع الاخرين ترجيح المعنى الثالث
 على الثاني للتدريج حقيقة العدم الشيء باعتبار اعلم ان او اذا
 استعملت في معنى انما او في هذا المعنى على هذا المعنى على غير المعنى
 النفي الا اذا دللت قرينة على وروى هذا المعنى ولا يتم كما في قوله
 يوم لا ينفع نواصيهم انما لم تكن امنست قبل او كسبت انما بهم غير
 قال صاحب الكسب من كلامه او هو هذا وارق على النفي والالتزم تكرار
 نفي كسبت لان نفي الايمان يستلزم نفي كسبت فيه فلا فرق بين
 نفي كسبت من غير ان يكون نفي الايمان وبين نفي كسبت من غير
 نفي كسبت انما بهم غير او تقدير الكلام لم تكن امنست ثم قبل او لم
 تكن كسبت غير او جيب بان فيه كما استغنى ذكره في كسبت او لم
 سلم

مطلب لا اكتمل هو وهذا

ولو سلم فعدم نفع الايمان في كسبت لا يستلزم عدم نفع
 مطلقا وهو موقوف بخلافه اذا اجمع بان فصول الكسب في
 عليه انما يجمع بين فصول الكسب في كسبتا با ما هو امر غير
 ابيض لغيره انما هو على كل واحد من وجهين فكل واحد منهما
 بهذا من جهة اخرى من جهة خلق وانما لا يبعينه في الايمان او
 هذا من جهة اخرى استغناء العدم اياها حتى دون الارادة كذا
 المعنى وانما انما انما في كسبت الايمان في كسبتا با ما هو امر غير
 به انما كذا او غير ذلك من كسبتا با ما هو امر غير
 ونفي الايمان في كسبتا با ما هو امر غير
 اللبيل حتى تقع توهم او حتى تقع توهم في غير او بعد توهم
 فاعرف ان في الايمان تفسيره كسبتا با ما هو امر غير
 باله ما يتم جميع موارد ما هو امر غير وما ذكره المصنف في اقرب
 عدم احتمال الايمان الا من لا يوجد هذا من كسبتا با ما هو امر غير
 غير ان الاحتداد فيه ظهر منه في الايمان كما ذكره المصنف في البعدية
 لا تعلق من الايمان بل هو ادعى اليه قرب فانه جعل غاية كسبت
 الايمان في جعل في ما سبق غاية للمعنى في قول السبب في غير
 كسبتا با ما هو امر غير كسبتا با ما هو امر غير كسبتا با ما هو امر غير
 لا مطلق السبب وما حقه في كسبتا با ما هو امر غير كسبتا با ما هو امر غير
 فاعتبار في الايمان كسبتا با ما هو امر غير كسبتا با ما هو امر غير

الجنية على لفظ النبي للفقول وجوابه ان المراد ان تقديره قد يقال في
 قوله تقديره لم يوجع التقدير بالامتنان على بل انقره عنه لكن لا يقد
 يعتقد في الوقت اخبا كما اذا تعذر في ذلك الجنب لا انترق منه (و)
 ان المعنى الاصل انه يخبر ان مقتضى كوكبت بالعلم ومحرم بان
 وطلعت بالكلين وغيره لما كان لفظا في هذه الافعال بهذا
 دون العكس كانه ملحقا بملأوا الملحق به بتبعه كمنزلة الآلة قال
 يكون غير الآلة او فلان الباع على دون الممن لان هو مقتضى الاصل
 الباع وان هذا هو السبب وان لم يكن على الممن ولا يجر حاضر عنده
 والذكر في خبره في التبع نعم هذا اذا لم يقصد به مصدر كما هو معلوم
 المقطوع على سببه وانما سبيل الامتنان وايضا كذا في خبره في السبب
 انه قيل معناه منع عن الخوار في حكم المصدر لئلا يكونوا العبيد
 الا للبل ولا حاجة به كما لا يخفى وحذف حرف الجر مع ان وان كان
 وقع لا محالة ان يورث ان حذف خلاف الاصل وهذا الخبر قيل
 التبرع بكثرة الادلة بل هو من قبيل قول الكلام على اقرب محكما قالوا ان
 وحلت في الآلة التي البازيدت للماء كبر عند ما كثر تغيره في التغير
 وامسحوا رؤوسكم فلا فائدة في مسح الاجل على الممن هو مقتضى كوكبت
 ورقبان النوا الحقيقة والافتقار على الماء كبر خلاف الاصل فلما
 رجعا الى البازورة والتبعض عند التمسك في العلية بمعنى ان معناه
 انما بل هو مستفاد من خبره في الكلام وذلك ان اذا دخلت في الآلة

مسح

في كماله الفعل مستعد بالاحتمال فتبنا وان كان يكون مضافا الى الجنب على
 واذا دخلت في محل المسح في الفعل مستعد بالامتنان في خبره في التغير
 في كماله مسحا وروى مسحا اليكم بروككم المصنف ما يروى
 فلا يتحقق استيعاب الناس بل يتحقق وضعه الى ان عليه لان
 لا لفظا اذ في الآلة هي في خبره في كماله مستعد بالامتنان
 التي لا تتحقق اضافته اليها استيعابا لان اولها في التبع
 ظهر اليه وفجر الامتنان لان مقتضى خبره في كماله مستعد
 بالامتنان وهو باطن الكلف او انما هو كماله على كماله وهو كماله
 اصابعه ولان من استيعابا مستعد في كماله مستعد بالامتنان
 مطلقا كما قاله الشافعي رحمه الله وفيما خلافه من حيث انه خلاف
 من ما ذنبه المفضل بما حصل في خبره في كماله مستعد بالامتنان
 البعض عدم اجراء غسل الوجه في ثانيا بعد غسل اليدين عند دم
 وبان التيمم خلفا في مقتضى المسح على كماله مستعد بالامتنان
 واجيب بان هذا خلاف فانما الخلق ما شرع لتعذر الاصل والبدل ما
 شرع للتخفيف ولا حقا انه حله للماء في كماله مستعد بالامتنان
 التيمم قالوا ان على حله للماء في كماله مستعد بالامتنان
 الشرط اذ في الآلة هو كماله مستعد بالامتنان في كماله مستعد
 وكونه في كماله مستعد بالامتنان في كماله مستعد بالامتنان
 يقال فلان عليا امير بطون وارتقاء على غيره ويقال ان السطح التعلية

كلام

في كماله مستعد بالامتنان
 في كماله مستعد بالامتنان

سكن

عليه منه فلو لم يكن من الممكن ان يستغنى عن غيره وتكون افعال
 مركبة من وجوده ومنه لا يوجب الا لازم في نحو افعال من
 و ر م ك ما كانت هذه التسمية مستقلة لا مستغنى والاستغناء
 لفعال من كذا انما هو في الوجود كانه في مثل هذا الموضع لا يوجب
 اصل الموضع وكان الاستقلال حقيقة في الوجود لا في غير لا يثبت غير
 الا ان يعمل في افعال في الف و دية لان كل عمل في نوعه متساو في
 في كل عليه بهذا الالة واما استقلاله في معنى ان لا يتعلق بالزمان
 والزم من عدم وجوده كعدم المتعلق المتعلق عليه فاما استقلاله في الشرط
 بغيره حقيقة كانه احد نوعي الحقيقة ولذا قال في تفسيره ان كل فعل يستغنى
 فان قلت مستغنى عن غيره فيبقى وجوده على الشرط والشرط في كل وقت
 ثلثا على النوع يمكن وجوده لا في ذاته هو في قوة ان طلقته فلانما فعله ان
 قلت ما كان الكلام متحد اجعل وجوده على الاف كذا في افعال الطلاق
 وما بين العوض والمعوض منه للزوم والعوض كما بين المتعلق والمعلق
 عليه المستعمل كما انما في معناه في الالة التي ليست في نفسه كالأفعال
 على افعال ما كان اذا كانت طلقته ثلثا على الف فغنى الالة بغيره ان طلقته
 للشرط فالزوج له ان يطلقه ويسقط حقه في بدل الخلع والحقة من كذا
 والاجارة لا يملك التعاقب في الشرط وانما قال الطلاق في جانب المرأة
 لانه من جانب الزوج ما لا يكون اذ قال انما طلق ثلثا على الف لم يكن
 المخرج قبل قبوله ولا يقتصر على كل لان التأجيل والتوقيت

الوجهية فيقول
 او غير وجوب

التأجيل

التأجيل هو ان لا يكون الشيء ثابتا في الحال مع وجوده ما يوجب تأجيله
 ثم يثبت بعد وجوده الغاية ولو لاها كان ثابتا في الحال كالبيع
 والاشترائه المتأخر المطالبة ولو لاها كانت مطالبة ثابتة في الحال
 وبعد ان يرعى ما دام الدين عليه ليس للتأجيل صفة طوحيث كان
 زفر هذه المعنى فورا في طلق ثلثا في بيعه والطلاق في حال
 الا ان كقولك انت طالق غدا في ان يقع على اول كذا كانه كونه
 اقلت الحكمة انما هو ان يتوغل في المكان في ان يصفوا
 او ثلثا او يبرأ واما القول بعدمه كحسب الموضع فلا بل
 بالقرينة ان كان عامما ارشاد ملا للعرض والتعلق هو الفاعل
 كيف يعارض القول بعدم القول فيه ان التعارض ناجز بالبدل
 لا بكثرة التأجيل فافهم لا يتم بوجه عظم الذراع والعقد في كل
 اليد لا حال العقد بل لا يتم بدون غسل امر في ذلك لانه لما انما غسل
 اليد امر في طرفه فلو لم يكن يغسل الكف الذراع ثم ان كونه في كل
 غسل العقد في الذراع ليس بمضمون فلو لم يكن العقد لا يغسل بالوجه
 فرفع العقد لا جله وللعامل الاما هو هناك انه حاصل ان كونه
 اليك امر في طرفه ليس يستغنى عنه كذا احد في الغنى والخرق
 الغاية في كونه الغنى لا يوجب الا الغاية كاستخدام بل هو كذا هو احد لا يوجب
 الغنى الا الغاية في نفسه ان انتم الموجب منه اجمالا لا ينافي انما استنباط
 منه يتبع كما قيل فان لم يكن يغسل امر في جنب الا يري انه لو قال
 على من غسل من الثمن ان آه في ان الغنى في العلة لا يستلزم انما
 اطلعوا في التفسير ليس كذا يثبت لا بغير اجماله في انما لا يبرأ في

حكمة

الواحد الثاني انه بين الواحد والكثرة تكملة في يتوجه منها نحو الواحد الذي
 هو الاول فبما ينفع ان الواحد جزء من عدد وفوقه كالاثنتين وكذلك
 عشرة من مائة جزء من مائة عشر من مائة ولا تحقق لكل عدد جزء
 تعبر به كما هو ان لم يلزم كما ذكرنا في شهود عدد وفوق الواحد كالاثنتين
 مثلا موصيا بشيئ من عدد وآخر من غير شيئا ثبت ثلثا بناء على ان الواحد
 جزء من الاثنتين فاذا امكننا ان نمن واحد الى اربعة فثلاثا من شهود
 الاثنتين واما الخراف في ان كل واحد من واحد آخر اليه في بعض الوجوه
 ثلثة ولو لم يلزم ذلك فيكون الواحد جزء من عدد وهو يلزم ان يكون الواحد
 في نفسه على قس واحد الى عشرة اربعة واربعين لانه يلزم من شهود اثبات
 حكم واحد اليه من شهود الثلثة في الاثنتين اربعة وهكذا ويكون ذلك
 بمنزلة له على واحد واثمان وثلثة واربعة اربعة بل يلزم الى الثلثة
 اثنتين والواحد كان الماخر اكثر من ذلك ويحل ان ذلك انهم لم يقولوا
 يعني لو اريد في قوله على ما بين الواحد الى عشرة اربعة اربعة من حيث
 معد وضمت لصفة الاثنيية وغير ما يلزم اعتبار الواحد تارة في البداية
 واخرى في الوسط وهو ممتنع فتعال ان امرها لا حاد في حيث هي
 احاد وقد عرفت طافية من ان التثنية فيهما هو بهاء وصلى الا تولى
 والثانوية لا بين معد وضمتها الا بدليل كقوله ضربت بيدي فان حال
 يدل على عدم تعلق التثنية بالفعل على وجه الاستيعاب ويحذف هذا
 عارضا برحمه قبل جبهتي التثنية هو ان التثنية عارضا في قوله انت
 محذوف عن بيان مدة الحيثية لبيان حاله فهو في قوله انت على
 في مدة هي البعد بخلاف انت طلاق في غير فان التثنية عارضا لبيان

رمح آرد

عند ذلك خرج منه هذا المذهب واما عند الامام رحمه الله عليه فنحن مستوفون
 حرف الظرف بقول الطلاق بالعدالة المطلقة بجميع الغد يقع مفعولا وعند
 شهودنا كمنه جوده وهو مذهب من قبله قاله البيان فمفعولا متصلا
 عليه بقوله ثم انما تنصرف لنا والذين آمنوا في حياة الدنيا عروم يقوم
 الاشياء واما استيفانها لاحرف فيه وعدة فيها فيه ذلك او على سبيل
 في استعارة يعني كونه كونه طلاق في الدار تعليقا انوار يربطه في ذلك
 الدار ان لم يكن مفعولا متصلا بنا، على وضع المفعول موضع التوثيق
 او استعارة كمال الغد يعني الشرط المناسبة بالان الغد والشرط في
 حيث استعارة او من حيث ان يتعلق الجزاء بالشرط بمنزلة وفيه المفعول
 بالظرف فان قيل آية قيل ان كل كونه العدة بمعنى التقدير بمعنى المدة
 يمنع من زوال الثابت بيمينه في الكافي نرا كما لعلم حيث يروى التخيير
 عرفا ويظهر انه في انه يكون عينا آية فاذا قال الله اعلق الطلاق
 بيمينه ثم قال انت طالق في شبهة له بحيث عند الجرح وعند محمد
 رحمه الله بطل الكلام لكن لا ينافيه يعني ان اعتبار من حصة نرو
 الحفظ واول النجوم مفعول الطلاق بكل علم ما هو الاعتبار ومنها
 وقيل لا بد من العلم بالزوج كمال الشرط على الحفظ الا ان الثابت من العلم
 وهو الحفظ فالكلام في الاسلام لانه قال من ذلك وحديث الشرط
 يعني من باب جرح حرف الشرط ولا يجوز ان تعلب فاقول
 ينبغي ان لا يقع الطلاق آخرة النوبة لا مطاق يجوز ان في الباطل
 حصل بعد زوال الطلاق من الزوج كان متصلا فيلزمون كما في تحقيق
 الشرط عند انقضاء محل الطلاق والصحيح ان متصلا كما لا يرا اذ

ويتبع من صورته ما ليس من الكلام بالطلاق فقد تحقق الزوج عن الابقاع
 قبل الموت من علم الابقاع ان يعقبه الموت وهو غير متصور
 لانعدام الحمل فبعد الشرط والحال باق فيقع بمنزلة المبتدأ المنفصل
 مع الشرط آه قيل عليه يتفعل بعبداء مع الشرط وطالب العلم
 مع الشرط آه وبيان الاشتراط المذكور في تفتحه كمال معنى الشرط
 لانه تفتحه معنى الشرط مطلق من غير الحجاز بان يراوده مطلق
 الوقت الشامل للوقت الحجز والمقيد مع تفتحه العشرونه
 كسنة ثمان مائة مذكور في قوله اشترط عشوته وقدرته ليلها هو
 الاصل ثم صار لكل واحد ما يشبهه من نوع ما لا يجوز ما لا مضبوط
 الحلال على الحال والحب انهم جعلوا آه فيه انه لا يمكن اعتبار تعيين
 الوقت مع كمال معنى الشرط جعلت متحققة فيه بخلاف الاحوال
 رعاية اصل معناها معنى الشرط في جواب ان التقيد بالجملة قد يقال
 لو كان بمعنى ان لم يفد التقيد شيئا فكل علم من اهتزاز عن اللانها
 من غير ان يكون اسما والظروف لعدم تفتحه معنى في الا انكسر كركي
 الظروف تفتحه معنى على فافا قلت كيف زيد كان معناه على اني حال
 هو احيى لم سعي فاعاد ما تكلم الاخر باب الا وضاو ما جري
 جري الظروف عند تفتحه معنى على تفتحه الحال اجارية الظروف كذا
 معناه في بناء على الحال قال سيبويه كان القياس ان يكون
 شرطه لانه على الاحوال التي هي شرطه لانه لانه على الاحوال
 ومما ليس في يد العبد لم يجعل شرطه فلا يقال كيف يمكن ان
 لان احوال الحاطب مثل الفتي وحيها مستعد الموت مع كمال

منه بجلد

من بجلد جلد و ابن كثر الكرم حيث شملت على تسكين ان
 تساو بينه جلدوا في المحل ان كان وهو مع يتصور وقوع الشرط
 عليه لقائل ان يقول آه اجيب بالآه في قوله اما العتق فلا كفتية له
 ان العتق بعد ثبوت كسفة تفتحه ان تروى العبد من كمال اطلاق
 بعد ثبوت كسفة تفتحه ان يراوده في الزوج فانه قد يكون جليبا
 بانها بانقضاء العدة وقد يكون واحد او غير متعلما فلا يجوز اعتبار
 فيه على كمال الزوج لا فوفى الامر السراييني اني بسبب ثبات ما فوفى
 البعد من غير اعتبار رتبة الزوج اقرب بان الطلاق من كمال حاله
 البينة والعلة فلا بد من رتبة ليعين احد محتمل وقيل ان الاشتراط
 اللفظي متصف ومكتون لا حياج الى التسمية لانه قوله كيف ثبت
 اثبت الطولية لاثبات وصفه في علمه العموم فالتعويل
 على ما ذكره الطحاوي او ابو بكر الرزخاني في الزوج ليست شرط الجبر
 الطلاق بانها او ثلث في قوله الجبر وهو على رتبة في كمال المحل الزوج
 ايقاع الطلاق ثلثين بهذا اللفظ لم يفتح من قول البعد في الابقاع
 ايضا فتوقع الثلث سريانا فيجب ان يلقى بل هو اسهل من كمال
 الثلث واحد اعتبارا والوجه كفتية لاطلاق قول الاشياء لانه
 قد سبق في التفرع وهو ظاهر او المراد به ظهورا في رتبة
 القدر لظهوره وارتقاء على رتبة الثانية وهو ظاهر في الظاهر
 كسرة كسرة او كسرة تعلق الحكم على اللفظ وقيل معناه فلا حيا
 في الزوجية والارواح اضعف الى كمال في الارواح وصف يوجب كسرة في كمال
 باجر يا طالح او حررت او طلقك ناويا كان او لم يكن ايتا على كمال

آه

م

ج

على التقاطع معناه في اي حال خلاف الكناية في النكاح لا يثبت
 والما يقوم مقامه كما اذا قال حال هذه الاطلاق اعتد فانه يقع
 وان لم يولد لهما ولا في حال نكاح النية يكون من الموصوف غير كونه
 وهو لا في الاشياء ما كثر ولا يلزم ان يكون هو معنى طوبى ان توقف
 رجلا بالزنا فقال الاخر صدقت لا في النكاح وجوبه فانه كما يحل
 التصديق في الزنا يحل ان يراد صدقت قبل هذا فكم كذب لان في
 الزنا قال قلت لو قال في هذه العدة وهو كما قلت عده مع انه قد مضى
 فقلت النسيان وجبت العموم في المحل الذي يحل في حال نسيان الزنا
 قطعاً بمنزلة الكلام الاول وهو موجب الحكم عندنا اذ لم يزل الزنا
 فيه ان قوله من نكاح النية بظاهره غير مستمرة في نكاح النية
 ايضا ان اراد به امره في حرة مستقلة فبما ان النكاح لا يثبت بصير
 تلك الموصوفة في طلاق التصديق والتكذيب كما ان الامر فيها يحل فيه
 كذا فكذا في كونه الا فلا فيه اذ كونه البايين مثل الكناية حقيقة
 باعتبار استتار الزنا والذم هو البينونة غير وصله النكاح فلا يستلزم
 كونه مجازاً في الطلاق حتى يقع به الرجعي فالالهي طوبى كونه ليست
 بكناية بل هي مشبهة بغير مؤثرة في توصيفها كما بصحة زانية
 كتوبه في البايين الطلاق مثل البينونة فلذا قال في العموم
 اشترطوا في الكناية اربعة فلم يلزم غير ان يتصل منه الا علزوا
 قال اجماعهم انهم لو نكحوا الكناية آه ولم يجعلوا الحقيقة
 احدهم ووجهي في البغير متعارف كناية لا يمكن تمام الكلام
 وهو ما بحث وهو انه لو سلم انه فيه الى كونه من كونه فانه في حكمة
 قطعاً

قطعاً والالهي يتوصل به الى غيره فلا معنى لغرض تسليمه وتسليم كونه
 مراد اصله يستلزم كونه مرجحاً للصدق والكذب الثاني
 اعتد استثنائاً في قوله منطلق والظاهر متزوج على قوله فيراد بالباين
 معناه ثم يتصل منه آه لا على قوله فيقال يجوزيب الكلام لبعده لئلا
 قال وقد كلفه ان هذه النكاحية لا يجعل عدل الدارهم آه عدل
 امر من باب عدم نكاح اذ قد حاله من حاسبه وانما حصل ان عدل الدار
 من حكمة فاذ انور به الطلاق يقع لئلا اعتد امره ومطلقة لا وجوب
 وجوبه بعد الاقرار عليه من وجوب وقوع الطلاق في نكاح الطلاق
 ضرورة والثابت ضرورة بتقدير ضرورة فلا يتعد الواحد
 الرجعي بتحقق الاتصال بجانبه فيما كان اتصال الفعل قال الله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اقموا الصلوة واتوا الصلوة اراهم انهم لا يسمعون
 وقال الله اراهم انهم لا يسمعون والافعال الاختيارية محقة بالامر
 والمجانبية وكذا وجوب الصلوة شرعاً بطريق الاصلية محقق بالاطلاق
 وجوباً في كل حال لا يخلو من ان لا يخلو من ان لا يخلو من ان لا يخلو
 ووجهه في صراحة وارتداد الزوج وغيره لا بالاصلية وكما حصل في
 العدة فتعلق على الطلاق على ما هو الاصل ولا هو غير على ما هو
 الاصل في النكاح اذ وضعه الله في النكاح والسيب ان يتصل بالسيب
 كانه في جهاز ان يكون بكل منهما عز الآخر ولا يجزى عليك ان قوله
 انت آه قبل كمال ان يكون معناه انت واحدة في لازم واجب بنياناً
 الانتقال من الاصل الى المخرج الذي هو الطلاق ثم ان اردوا الوضوء
 سيجب ان يتركوا الوضوء على الظاهر فانه منية منية لا يترك من نكاح

الظاهر والاشارة لا ما ذكرنا ان بلقفا المصنوع اول خبر عايد الى الكلام
وان كان في كنهه لا اصل مقصود ايضا بان يكون الزيادة في كنهه
قوله في كنهه اذا ظهر المراد يعني ان المراد من حيث انه مراد من كنهه
المصنوع في النص كنهه فيكون المراد والافراد في بين قولنا في كنهه الاياتي
منكم مع كونه في كنهه لا طلاق السماع اي باهية وبين قوله في كنهه ما جاز
لكم من كنهه في كنهه وكرات وربع مع كونه غير مسوق له مباينة في كنهه
منه الضميمة وهو الى ان يكون في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
اسم في كنهه اذا اختلفا في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
على كونه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
غير كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
اي كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
فيه ان كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
والمراد بقوله في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
قبول كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
لان كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
اجبته انما هو بالنظر في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
بحال الكلام في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
بقوله في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
فلا يكون في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
اي بسم الله الرحمن الرحيم في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
به كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه

كلام ازاد

كلام ازاد وصنوعا على الظاهر في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
فان كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
البيع وكرم الربا فانه نفس في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
بان البيع في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
الكلام ازاد وصنوعا على النص كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
اولا ولا احتمال في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
الشيء والتبديل اي شيئا قطعا وبشيء قطعا في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
قياا احتمال انما انما في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
وعامة كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
بالظهور اذا لا اعتدوا لا احتمال في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
اي كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
وكما يقول ان كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
اذا خفي كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
نفس كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
على كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
ودخوله في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
بحال كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
عن كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
عليه بنف الطلبي وتظهر كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
واشكال كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه
عليه وتظهر كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه

كلام ازاد وصنوعا على الظاهر في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه في كنهه

يستدل به عليه في طلب الامور من غير تقييد بشرط
 من اختفى عن الجاهل بحيث لا يرجع اليه استدلال به عليه لا احد يستغفر
 عنه حاله انما علم من عند الله مع بيان الغفلة في حق القادر
 كقولهم في الزجاء لا من الغفلة انما من الجهل ما علمنا ووجدنا
 الغفلة من عدم العلم صفتين في حقيقة كتمانها وعدم علمها بما فيها
 من عقيدة وهو البياض في الزجاء على ما فعلنا ان تلك الاوانة تملأ
 علم من الزجاء وورقة وبياض الغفلة وحسنه لا علم صفتين
 فيمتلئان لارتفاع استنارة الفارقة التي ليست من الزجاء ولا
 من الغفلة بل هي كالتحريك في الحركة وكالغفلة في البياض لا ان
 تلك الاوانة غريبة بل هي لغيرها من العلم في الاوانة اعترازا
 عن اشتراكها في العلم والربوا والربوا لكونه عبارة عن
 الفضل لانه يحمل العلم لان مطلق الفضل الربوا بيننا اذ ليس علم
 يتبع الا الاستدلال وتحويل الفضل كالبيان ان كان كاشفا
 كبيان الصلة والركوة مما يحمل مفاد الاخر اخرج عن غير الاحمال
 الا الاشكال فالواجب علم الشك ان ينظر اولا في موضوعه الا انما ظاهرا
 وبما ذكره في معنى امره كبيان الربوا باحدى الوارد في شيئا التست
 فالربوا مع اجماله علم من العلم مستحق جميع انواعه ووجه
 بالكلية في الاشياء الثلاثة فمنه علمه في الاشياء الثلاثة
 ونفي الحكم في ما وراء غير معلوم كما كان قبل الربوا الا انه لما حصل
 ان يوقف عليه لما لم يفرق بين الربوا في شيئا من الاشياء لانه لا
 وراى بالتمام والوقوف على غير كونه صارا مؤلانا في حجب

مطلب السبع في بيان الاستدلال

العلم

العلم في طلب العلم كالمعرفة ان كالاتما اعمق من سبب العلم
 هو حروف التي يجب ان يعطى في العلم كل من علمه عن الاخر بان يكون باهم
 كل من علمه عن سببه كقول الفلام مع كذا ان العلم كانه يكون من غير علم
 ببعض السبب كونه لا يقال الا حجة الاستدلال ولا ان كونه لا يستلزم الترتيب
 فيما بينه ما يجب توضيحه بالعلم بل انما هو العلم لا تعلم ان الترتيب
 فيما بينه غير معلوم ولا قابل معنى العلم بالله علم واعلم ان العلم في شيئا
 قسم ما لا يفهم منه معناه على كقطعة او ايل السوء واخرها لا يحمل
 اشارة ما يفهم منه لانه كالبعد والوجه وكما هو في حقيقة ويسمى
 اذ التعارض مع العلم السمع والسمع او تنوع اقل واحد ما يشبه امره استنباطا
 لا يمكن الوقوف عليه على اقل من العلم في امره كما يعرفه علم الشرع
 غير صحيح لتوقفه على فهم العلم وبقا الى العلم من ان يعرفه علم الشرع
 وبان اللازم في امره عدم انتم كسب فيه كونه لكونه لا علمه التمام
 مطلقا اذ يفهم من شئ ليدل على ثبوت شئ كماله ان لم يعرفه كسب فيه
 الا ان هذا الامر في نفسه في حقيقته انما هو علمه في علمه كماله كونه
 وهو شئ الحق ورجاء استدلاله استنباطا في حقيقته في علمه بعلوم
 بعضهم وكذا انهم وقد يقال ان التست علمه في العلم وانه حاصلا
 ان التروية واجبة لا التست فقط الا ان التروية لا كان من شرط كون
 امره في حجة من العلم ومقابلته ان يكون بينه ما من مقتضى وملا ذلك
 علمه في حال صراحت ثبات التروية بكيفية من غير ما لا يدركه العقل
 واوره عليه ان التروية لا يجازي الى الجدية وقد يقال ان التروية بالعلم
 مع اعتقاد حقيقة امره حقيقة امره في حقيقته كونه في العلم

مطلب اثنتي عشرة في بيان

الحق

ها

سنہ ۱۲۸۵

1955

واما قال ذلك لانه قال ان يكون الذليل بالامن وواجبه واما كان مثال كل من
التقديم والتأخير مثلا لا اخر لم يكن توسط هذا الكلام على ما ينبغي
والاعتذار بان لكل منها حالة مقتضية له ليس بينهما اوازلاهما
هو في التقديم القاطع القطعية المبررة لان حالة مقتضية له والاخر هو
اشارة الى ان الموقوف قوله لا يحسن البسطة وكما هو موقوف
وفيه نقلا لا ينبغي عليك ان النزاع في قطعية امر او انا في قطعية ثبوت
اي مطابقة للواقع والتواتر في غير العلم الثاني اما الاول فلا يلزم
بينهما ثم لو قيل المسمى هو ان المسمى في التكميل على قدر مقتضى
للقطع بالمراد وعلو مقتضى مقتضية في افاقة القطع كما كان له
وجه في عبارة النص المبراه بالنص الكتاب لا بما يقابل الفاو غير
مراد به هو ان المبراه بالمتوسط اعقل اصلها كان او لا وثبوتهم فان قلت
لم يلزم الا انهم على الخارج بغيره قوله وهذا المسمى خارج للموضوع له
قلت يلزم انهم على بغيره في الولاية المذمومة الذميمة وليكن ذلك كوجوب
الكفاية بالاكل لا يقال كل من سيج حديث العراب هو انه بعد جامع
امرأة في نمار رمضان جاء الى رسول الله فقال يا رسول الله
وانك انت فذهب عليا عليه الكفاية وسكت عن ايجابه على
امرأة يزوج ان وجوبه بالاكل انما هو الذي هو متحقق في الاكل والشرب
لانما قولك ان في ذلك عليه مع علو طبعه لم يزوج ذلك معني بل
الولاية عند انفس العصور بالجماع التام كونه لم يوجب عليه السلام على
امرأة لو لم يصور بالمراد فقول شيخ في وجوبه والوقوع التام تخضي
بالرجل مما لا يصح الا ما قبل معناه كل من تأكل في المعاني اللغوية

في الاكثر فاما ما حكى في الكل الى فيما تشتمل في التسم
 الشيم الى فيما تشتمل الى فيما تشتمل في التسم
 ذلك في كل كلامه وقد يقال هو كالحسن ان كان احسنهم فمراة
 له في التسم اذا قلت له مولا في كل وقت وفي غير وقت هو عن بالكل الى
 فانه وكل الخطاب به من يتبعه من هو الخطا ومردولة الاله
 عليه السلام في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 ان يراد بالجماع التام اذ قال كشمه فلا يلزم وجوب الكفاية عليه
 اذ قال كشمه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الاجير في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 ففقه عليه السلام في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 والى كشمه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 لانه لا يلزم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 لتعلقه بالادنى في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 المعصية في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 سببا لخصه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 احسنه فكانت كشمه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الحاقه فان العبادات تنفذ قبل آه هذا اذا لم يكن انعام العبادات
 معلا بوجوه النقيض في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 هو عينه ان الانعام كما لا يخفى وانما حصل الاجتناب في كل وقت في كل وقت
 العبادات في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 قوله فيجب ان يكون سببا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

في كل وقت

في كل وقت

بين الخطا والابادة او سببا الى بالادنى في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 واما بانه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 منه بعض البناير فان قيل الكتاب كما آه يعني ان قوله ان كشمه
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 واحد اذ جيبنا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 ففقه عليه السلام في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 الحاقه فان العبادات تنفذ قبل آه هذا اذا لم يكن انعام العبادات
 معلا بوجوه النقيض في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 هو عينه ان الانعام كما لا يخفى وانما حصل الاجتناب في كل وقت في كل وقت
 العبادات في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 قوله فيجب ان يكون سببا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

حريه من قبيل الشهادة في الفعل والحال فكل من استأن من اذ كان
 اذ تباح الذم من الشهادة في حال غير فلا ان يشبهه غير الحال فالحال تحقق
 فيها علما فرق بين استنباط احد الحلالين بالآخر وبين استنباطه بغير
 الحال فلما لم يثبت في آية لا يفي لانه ان المصنوع عليه ما ذكره ولو
 سلم فكل من فوات اصل جزاء جزاءات الفروع تمتع من القياس
 وكان الاستنباط كبق هو قوله ان كان لازما للمقدم فاقضا
 ويترتب ذلك ما قيل الا فضا هو دلالة اللفظ على ما خرج بتوقف
 صدقة او صحة الشريعة او العقلية وهذا الاعتبار جائد كذا قيل
 لا كذا يتبادر بالزوايا بالمراد بالمتحقق والجملة صفة وشرطه
 معنوية الى ان يثبت تلك الزوايا كذا شرط الصلة المنصبة عليه
 شرعا وانما يباح اليه البيع او ما يباح الى القبول اذا كان
 ذلك بعد البيع عبودية باقية وكل من كسب في الامتياز هو الموقوف
 وليس كذلك في هذا التقدير انما ثبت جميع شروط ما ثبت
 بالضرورة غير لازم كالقبول هو ما والشرط هو ما يفي بما يتوقف
 عليه في الدرك كالتبطل بالان والى كان يسقط فربعض موضع
 لم يثبت منه البيع بهذا الكلام اذ التقدير انما هو لفتية كلام العالم
 عن الالف لا يثبت جميعا قبل حق العبارة لا يجوز ان يثبت
 جميعا لعدم الدلالة على ان يثبت ما وادعايرتفع به الضرورة وادعا
 بان عدم الوجوب هو انما لا يثبت في الامور انما الدليل على ما يجب
 الكشف ان يثبت في بعض كتب الصحاح الشافعي رحمه الله عليه من قول
 او الشرح على اخبار شافعي في كلامه ان يثبت في الكذب كقولها وانه قد

ان يستقيم

ان يستقيم الكلام بالان كان للجهل في اخبار الكل وهو صوابه لما لم يتحقق
 لا عموم له لانه انما يثبت احد تلك التقديرات بدليل كان كونه هو في العموم
 وحصوله من لو كان محظور على ما كان مفسد ايضا لانه لو كان
 خاصا وفيه ان كان الشراعت لا يثبت لانه في معنى التوقيف في الكثرة
 ح ويقتل التحقيق ويحصل ان لو قال ان اكلت او شربت فغير حرام
 بل ما دون طعام او شرابا دون شرابا يثبت مقتضا لا ديانة بل لا اكل
 ثم الفعل كالمال الذي هو ما كذا وانما يثبت في عدم المكان كتحقق الفعل
 بدونه فكانا يثبت في حق ما لفظا به من الاجل من جهة الية فالنية في
 غير مطلقا وفيه تطلان مصدر من انما كذا حيث ان الاكل
 كونه في حقيقة لا يثبت العموم في تخصيصه ثم لا يثبت خلاف الاكل انما
 لانه كما يحتمل انما كذا في العموم ايضا وفيه كذا في تخصيصه بعد تعيين
 ما هو معين في قوله كذا يثبت لانه هو معين عند محكم كل ما يتوقف
 له في التعبير فلا احصى كل شيء معين كان نفيها لا احد كتحقيقه وقد
 فيه ايضا ان حجية التحقير منه انما هو نفيها المصداق الاسم
 ولاسم عموم بخلاف ما في قوله غير كذا صريحا وايضا ذكر في جامع
 قال في قوله كذا يثبت لانه لا يثبت ديانة ايضا لانه في الفعل وانه لا عموم له
 فلا يحتمل التحقير ثم قال في قوله كذا يثبت لانه هو معين عند محكم كل ما يتوقف
 كان في النسخ التوقيف ايضا في قوله كذا يثبت لانه هو معين عند محكم كل ما يتوقف
 ويقتضيه الشرط لانه في الاحتمال اللفظ فلا يثبت في كل النزاع وفيه
 نظر لان عموم الكثرة لا يفي بل انما لا يجوز نية التحقير في الاكل لا يثبت
 ايضا بالافتقار اليه بان النسخ هو كذا في الاكل لا يثبت في الاكل لا يثبت

يتار

ان الذين عند سماع لفظ الامر بدون التوضيح معانيه علاوة الاشتراك بينهما
 اعني معناه واحد كما في منقول الذي هو اعم وهو منقول الفعل
 فيكون الامر حقيقة في القول باعتبار كونه ذافرا وهو ضيق المعنى
 الفعل فلما جرى الاشتراك و هو ان كونه في الاجماع يلزم ان لا يتبادر
 الا الذين القول عند اطلاقه و من انظر ان الحكم الاول انه حكم في
 الثاني ان الامر لو كان حقيقة في الفعل آه و فيه نظر لانه ان اراد
 محيى من معنى الامر القوي عنه فلا يفيد وان اراد محيى في الامر الفعلي
 وهو محيى و اما في ثمة كونه ضيقا في موضوعه النزاع هذا هو الضيق
 ما نقل عن السيد الشريف رحمه الله عليه انه يصح ثمة كونه موضوعا في قول
 امينيه وان اراد انه قد يطلق الامر و يحذف في الفعل ان يكون مرادا
 خلافا لثمة لا يصح ذلك بل على محيى ثمة فليس كذلك لانه لا يحل
 ثمة الامر على الفعل لا ثمة امره بالامر عند اطلاقه شعبة للفعل
 باعتبار ثمة لا يشبه الدعوى ان الفعل في الاخصا اليه بالامر و ثمة
 شعبة الفعل بالامر و به يسمع على الفعل امرات شعبة للفعل باعتبار
 و اشتغل بما هو من مباحث الاصول يعني ان البحث في النسبة
 الفعل هل هي مثبت الحكم الشرعي مثل النسبة القول ام لا بخلاف
 الاصطلاح وقد يقال انه من قبيل الجواز لا يستلزم القول بالثمة و قد
 خلافا لاصل الامر في القول ان ثمة الدال من حيث هو خلاف
 الاصل و يتحمل ان يكون معنى الكلام التمراد في خلافا لاصل و كما ذكر في
 في حكمه بان ثمة عليه لان الحكم لا يشترط مستلزما و كذا التمراد
 كثيرة مما وقع الاشتراك في اللغوية فليست هي حقيقة العبارة التي

من سماع اللفظة
 على حد

ان الحكم

ان الحكم مع من سماع الاشتراك سماعا واحدا اذا ضم اليه اشتراك صارا
 مترادفين لا يدعون كونه معناه لكونه قبل الدلالة من حيث الفعل
 المعطية والطبيعية والوضعية والاختلاف يدل على التباين والاف
 متباين الثالث بعد قوله الطبع والاعتماد الرسول يعني كونه لا يملك
 اطاعة الامر قوليا كان او فعليا لما اجهت القول عدم حصوله ان يمتنع
 احل قبل التفرع كذا ان يكون له في وجه كونه في الامر بالقول التبادر
 والا قرب ان يقال وجوب الاتباع يعني ان جواز العمل و انما فعله
 فعله انه من الاتباع في العمل مستفاد من قوله صلى الله عليه وآله لا تقربوا
 الى ههنا لما ذكر عليه من ان يكون الفعل موجبا كالا مراكا كالا
 معنى كذا الامر و كونه اتباعا الصبي لا يفرق بين الوجوب من الفعل لم يجر ان
 يكون اتباعا لهم لا على سبيل الوجوب قبل قوله عدم بطلانه و يبين كذا
 يكون حقيقة بلان ذلك ثبت لمنه و نه من الاوليات كذا و يجوز ان يكون كذا
 على مقتضى الروح من القوة و من ههنا والاشارة يستلزم كذا
 و كذا في قوله ذكر كذا في كذا و كذا في كذا و كذا في كذا
 الارشاد في كذا في كذا و كذا في كذا و كذا في كذا
 فانه ابلغ الى الاشارة ببلغ مع خوف كذا في كذا في كذا
 فنيا بلاما حاصل الامر بالقول في قوله كذا في كذا في كذا
 و اما ثمة فلان الاصطلاح الامر قد يقال حاصل كلام المحقق ان
 يقال ان الموقف ان على ان الامر عند الاطلاق يستلزم كذا في كذا
 على التباين بالوضع او الشيع و كذا في كذا في كذا في كذا
 لان مثل هذا الاحتمال يمكن ابطاله بالحق و اما ثمة

على

اي اول الترتيب في الوجود وهو كمال الفعل ويتعلق به وهذا المعنى وان كان
 ثابتا في الوجود الا ان فيه امر زائلا اعليه وهو المنع عن السكون والوجود
 في قوله هم الفعل عالم يجب ان يوجد عقل ولا شرعي وطلب الفعل من غير
 ترتيب كما في الاباء تحيى معقول على عارف سبب بعض ما ذكره لطلب
 وان كانا المتبعين للاحاطة ولو قيل انه لا فرق وانما هو الاجابة تمام
 الكلام والادب ان يقال المفعول في الآتي التهدياة التهدياة متهم
 من الخدم وانما كان اقل لا يستلزم اثبات مطلوب بافروجه
 بل لاكتنه قد حتمت في البيان بمعنى اسم الفاعل يعني ان الامر الاول
 بمعنى الفاعل والثاني بمعنى المفعول فيجب كونهما في زيد كذا فيجب
 فاعني ركن وان لم يمتنع كونهما بمعنى اخر انهما ان السكون ليس
 مستقفا فيه بل العائنة اخرى مثل طائر العنقري واعلم انك في هذا
 برهان الوجود اما بحدس او بكلامها والاول مستلزم الاستدراك
 والثاني المستلزم في السكون على ان الاجابة مستقرة الازالة المستقرة
 الى القدرة المستقرة الوجود على ما يجب في قوله وشغل على علم
 الثابتة هو ان يقال في الثابتة في هذا الموضع وهذا قول الكلام
 في هذا الكلام ان وجوده من السكون قطعا جازا كالا ولا
 فيكون من ادراك او امر في حال السكون فلا في السكون على ما بين
 ان راجح انه لا خلاف الا ان التكليف لا يكون مطلوب بالاختيار وان
 كان تابعا بمرتبة تعالى لما اقتضى عدمه في حال الامر التكليفية
 على حقا فانه انما هو ارافة الوجود لا مستلزما لعدم الاختيار
 مستلزم لا بطلان التكليف تعالى في لزوم الوجود والامر
 الازم

الازم الوجود في الامتضاء الى الوجود عقليا كان او شرعيا فصارت
 او امر التكليف في طلب الوجود في الفعل حقيقة شرعية وامر او
 بهذا الوجود استحقاق تارك له لزم والعقلاء وبالوجود في قولهم
 مدلول حقيقة الامر هو الوجود طلب الوجود الفعل واراوه هو المنع على من
 المتعقبات اعترض عليه انه لا يلزم ان يكون الوجود مقصودا بالسكران
 كون الامر التكليف تارة لغوية لجواز ان يكون معناه عبارة عن طلب
 وجود الفعل مستو كان في الارادة هو حجة لوجود الفعل او لا وبال
 الفرق بين او امره وبين او امر العباد وان او امره تارة لغوية لارادة
 الوجود او امرهم عقلي لغوية لارادة الوجود فاما في القول
 بان او امر التكليف مراد به الوجود الصغار والاختيار فمراد به عقلي
 لغوية فبطلان انه امر خارج عن العقل على انه الامر مطلق بطلان
 الظاهر اطلاق الامر في الحكاية اطلاقه في الحكم للتوقف لانيهم
 ومرتبة الوعي على ما هو في الحكم والورد بعد كونه في علمه
 افع التحريم فيه انه ان اراد ان يقرنه على امره في الحكم فهو متم
 والافعال الوجودية يستلزم فيكون ان يراد الوجود اطلاقا ورفعه التحريم تبعا
 وفيه جبر على الدخيل بل ان بعض ولا يلزم كونه واجبا فيجب حرجا
 عما يقال من انه لا يلزم عدم تعيينه لترك الامر عدم وجوده او يكون
 ان يكون واحد من هذا في امور محتملة وما كان فيه كونه في هذا
 محال عليه يعني ان الاختيار لا يكون على الافعال في امر محال عليه كلام
 في الاسلام لو حصل كلام الكثرة في محال اي في موضع خارج عما هو
 له حيزه ان اراد بالغير ما هو المذكور في الكلام يلزم منه ان يكون

اللغات الموضوعة للصفة المستعمل في الموضع حقيقة خاصة أيضا
 مع ان اللغات المستعمل في الموضع لا يكون حقيقة فيها أصلا بل هي
 والاعلام في قوله انما هي في الحقيقة استعمال اللغات في غير
 ما وضعت له بل هي في الحقيقة استعمال اللغات في غير
 البقية وهو ان الاباحة والتدليس في كل ما هو واجب فكيف
 يكون من قبيل اطلاق اسم الكل على جزء ثم بعد ذلك ان
 عدم معاقبة غيره في قوله انما هي في الحقيقة استعمال اللغات في غير
 فان قيل فكيف ان جواز الفعل مثبت بالامر لا جواز التكرار فكيف
 ان جواز الفعل في الواجب بل يمكن ان يكون لازما فلما جاز
 الفعل في الواجب والتدليس بالاباحة ثم جاز التكرار فصل
 للوجوب وجواز التكرار في كل الطرفين فصل الاباحة وجواز
 التكرار في الفعل فصل للندب فان الفعل لا يمكن ان
 يجزى معاقبة في الاخرة فحرام وان لم يجز معاقبة في هذه
 ينقضي علم هذه الاقسام فعدم معاقبة على الفعل عبارة
 عن جواز الفعل فهو ما قل في هذا من هذه الاحكام فيلزم جواز
 المعاقبة الواجب على كل حكماء جوازها يعني ان تعزيم
 باستعمال الامر في الندب والاباحة وانه تعزيم كتمهيم
 باستعمال الكسوف في الانكشاف والشيء في ارضه فقال ما
 استعمال فيه الكسوف في الانكشاف والشيء في ارضه فقال ما
 فكلوا قوله الامر يستعمل في الندب معناه انه يستعمل
 فيما يصدق على الندب في جواز الفعل وجعل الفعل

مع جوار

مع جوار التكرار انما ثبت بالقرينة وفيه نظر اولئك مثال
 يكون حجة في مثل ما ثبت السابري من فهم الشيء وظانته لا
 يتصور حجة في مثل ما ثبت السابري من فهم الشيء وظانته لا
 وانما اشكل عليه الامر ما فعله في ما راى يعلق به بالوقوف على
 وبطلان الذي لا يتكرر الا في السبيل في الوقت ام
 وفي عبارة امهارة في قوله يعني ان قوله وعند بعض
 فلما ثبت لا يجزى التكرار الا ان يكون معاقبة ثم يقتضي ان يكون
 يعلق بالشروط والوصف محتملا للتكرار لا موقفا له فيحق
 انه وجوب له كما صرح به المصنف رحمه الله عليه في قوله ان
 التكرار اذا كان معلقا بشروط والامر بالامر
 فتدبر في كتابته في هذه الاشياء في يوم بجمعة في شهر جازر الاول
 ربيع الاول في وقت الضحى والكبرى في مدرسته في قبا
 ومدرسة عبد الرحمن في السراي في دار المعلمين الضعيف
 الخفيف المنيق تحت الحماج الاطوار في الاطوار

عز الله له ولوالديه واحسن

البرهان واليه والمالك

والمؤلف والمالك

طالع

بسم الله

في هذا الكتاب
 من فوائد
 في هذا الكتاب
 من فوائد



